المشاكل والأزمات السياسية في اليمن أسبابها وعلاجها

حزب التحرير – ولاية اليمن

صنعاء

ربيع الأول ١٤٣١هـ – آذار/مارس ٢٠١٠م

المشاكل والأزمات السياسية في اليمن أسبابها وعلاجها

حزب التحرير – ولاية اليمن

صنعاء

ربيع الأول ١٤٣١هـ – آذار/مارس ٢٠١٠م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ ﴿١١٢﴾﴾ [النحل: ١١٢]

محتويات الكتاب

مدخل..... ٧

الإسلام في اليمن..... ١٩

أولا: حرب صعدة..... ٢٢

ثانياً: مشكلة الجنوب..... ٤٧

ثالثاً: المشكلة الاقتصادية..... ٥٧

رابعا: الحرب على الإرهاب ٧٥

الخلاصة..... ٩٤

إن حزب التحرير / ولاية اليمن يقدم في هذا الكتيب

قراءته لواقع المشاكل والأزمات السياسية في اليمن ورؤيته

للحل الناجع الوحيد لها.

ويتمنى على المهتمين بالشأن العام والمكتوين بنار هذه

المشاكل والأزمات في اليمن أن يضعوا هذا الكتيب موضع

الاهتمام والدراسة والتفكير والتطبيق.

والله سبحانه هو الهادي إلى سواء السبيل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مدخل

إن حزب التحرير بوصفه حزبا إسلاميا عالميا، يعمل في نحو أربعين بلدا، ويقوم على العقيدة الإسلامية وما انبثق عنها من أحكام شرعية، ويعمل سياسيا لاستئناف الحياة الإسلامية عن طريق إقامة دولة الخلافة، ونصب خليفة واحد، يبايعه المسلمون على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ليحكم بما أنزل الله، ويوحِّد المسلمين والكيانات القائمة في العالم الإسلامي في دولة الخلافة، ويخلصهم من أنظمة الكفر وأفكاره، ومن هيمنة أمريكا وبريطانيا وفرنسا وغيرها من دول الكفر والاستعمار، وليقضي على الكيان اليهودي، ويستأصله من جذوره بالجهاد، وليحمل الإسلام رسالة هدى ونور إلى العالم أجمع بالدعوة والجهاد.

وحزب التحرير هذا يعمل في اليمن بوصفه بلدا إسلاميا، كما يعمل في غيره من بلدان العالم الإسلامي بما فيه بلدان العالم العربي، ودعوة غير المسلمين إلى الإسلام.

لذلك كان من الطبيعي أن يتصدى حزب التحرير لأفكار الكفر بالصراع الفكري، ويكشف مخططات الكفار المستعمرين وأعمال الحكام السياسية التي تضر بمصالح الأمة بالكفاح السياسي، ويتبنى مصالح الأمة، ويكشف أيضا الصراع الإنجلو-أمريكي على اليمن وأخطاره، وخاصة وأن

الحزب قوام على فكر المجتمع وحسه في العالم الإسلامي، ويعمل على تحويله إلى مجتمع إسلامي، تتوحد فيه الأفكار والمشاعر والأنظمة، بأفكار الإسلام ومشاعره وأنظمته، ويكشف مخططات أعداء الله ومؤامراتهم ويفضح أذنابهم.

وحزب التحرير إذ يعمل في اليمن، فهو يراقب الوضع السياسي في اليمن ويقدم الحلول الناجعة لما أصابها من مشكلات وأزمات حولته من اليمن السعيد إلى اليمن الشقي، لهذا تعرض الحزب لنقض "دستور الجمهورية اليمنية"، وقدم مشروع دستور إسلامي كاملا، مأخوذا من كتاب الله وسنة رسوله وإجماع الصحابة والقياس في كل مادة من مواده، وقام الحزب بإصدار المنشورات والبيانات حول التدخلات الأجنبية ومشاكل الجنوب وحرب صعدة، ووضع الحلول الإسلامية الصحيحة لمشاكل الاقتصاد والاجتماع والتعليم وغيرها، وأرسل الحزب وفدين لمقابلة الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، وسلم لمكتبه رسالتين، بين فيهما الحلول الناجعة، التي يجب على النظام الحاكم أن يبادر باتخاذها، لحل المشاكل التي تعترضه في الداخل والخارج. فقد انتشر الفساد، وعمت البلوى، واستشرت الفوضى، وزاد البلاء على الناس في معاشهم، وكثرت نسبة الفقر والبطالة، وتدهورت العملة، وحل الركود الاقتصادي بدلا من الانتعاش، مما أتاح الفرصة أمام أعداء الإسلام وعملائهم، كي يستمروا في مخططاتهم ومؤامراتهم، ويثبتوا أنفسهم، ويعلنوا عداءهم للإسلام ولحكم الإسلام وأنظمته. والعمل على تمزيق اليمن، مع أننا بيّنا له الحل الشرعي الحاسم والسريع للأمور، وذلك بإزالة النظام الجمهوري والديمقراطي والرأسمالي وتطبيق الإسلام في دولة الخلافة الراشدة، كما بيّنا

ضرورة أن تُبنَى الوحدة في اليمن على أساس العقيدة الإسلامية، فيكون أهل اليمن جنوبه وشماله إخوة متحابّين دونما تمييز، ووجوب التخلص من أي نفوذ للدول الغربية في اليمن وبخاصة بريطانيا وأمريكا اللتان تتنازعان النفوذ فيه.

إن حزب التحرير قام بعمله السياسي هذا استجابة لقوله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾﴾، بغية إنهاض الأمة الإسلامية من الانحدار الشديد، الذي وصلت إليه وتحريرها من أفكار الكفر وأنظمته وأحكامه، ومن سيطرة الدول الكافرة ونفوذها.

وبغية العمل لإعادة دولة الخلافة الإسلامية إلى الوجود، حتى يعود الحكم بما أنزل الله.

وغاية حزب التحرير هي استئناف الحياة الإسلامية، وحمل الدعوة الإسلامية إلى العالم. وهذه الغاية تعني إعادة المسلمين إلى العيش عيشاً إسلامياً في دار إسلام، وفي مجتمع إسلامي، بحيث تكون جميع شؤون الحياة فيه مسيرة وفق الأحكام الشرعية، وتكون وجهة النظر فيه هي الحلال والحرام في ظل دولة إسلامية، التي هي دولة الخلافة، والتي ينصب المسلمون فيها خليفة يبايعونه على السمع والطاعة على الحكم بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وعلى أن يحمل الإسلام رسالة إلى العالم بالدعوة والجهاد.

والحزب يهدف إلى إنهاض الأمة النهضة الصحيحة، بالفكر المستنير، كما يهدف إلى هداية البشرية، وإلى قيادة الأمة للصراع مع الكفر وأنظمته وأفكاره، ويسعى إلى أن يعيد الأمة إلى سابق عزّها ومجدها، بحيث تنتزع زمام

المبادرة من الدول والأمم والشعوب، وتعود الدولة الأولى في العالم، كما كانت في السابق، تسوسه وفق أحكام الإسلام.

وطريقة ربط الأشخاص في الحزب تكون باعتناق العقيدة الإسلامية، والنضج في الثقافة الحزبية، وتبني أفكار الحزب وآرائه، والشخص نفسه هو الذي يفرض نفسه على الحزب، حين ينصهر فيه، وحين تتفاعل الدعوة معه، ويتبنى أفكاره ومفاهيمه، فالرابط الذي يربط بين أفراد الحزب هو العقيدة الإسلامية والثقافة الحزبية المنبثقة عن هذه العقيدة. وحلقات النساء فيه مفصولة عن حلقات الرجال، ويشرف على حلقات النساء الأزواج، أو المحارم، أو النساء.

والحزب يحمل الإسلام ليصبح هو المطبق، وتصبح عقيدته هي أصل الدولة، وأصل الدستور والقوانين فيها، حيث ينبثق عن العقيدة الإسلامية نظام يعالج مشاكل الإنسان جميعها سياسية كانت أم اقتصادية، ثقافية أم اجتماعية، أم غيرها.

وحزب التحرير يعمل في العالم كله، ومع أن الإسلام مبدأ عالمي، إلا أنه ليس من طريقته أن يعمل له من البدء بشكل عالمي، بل لا بد أن يدعى له عالمياً، وأن يجعل مجال العمل له في قطر، أو أقطار حتى يتمركز فيها فتقوم الدولة الإسلامية.

إن العالم كله مكان صالح للدعوة الإسلامية، غير أنه لما كانت البلاد الإسلامية يدين أهلها بالإسلام كان لا بد أن تبدأ الدعوة فيها، ولما كانت البلاد العربية، التي هي جزء من البلاد الإسلامية تتكلم اللغة العربية، التي هي

لغة القرآن والحديث، والتي هي جزء جوهري من الإسلام وعنصر أساسي من عناصر الثقافة الإسلامية كانت أَوْلَى البلاد بالبدء في حمل هذه الدعوة هي البلاد العربية.

وقد كان بدء نشوء الحزب، وحمله الدعوة في بعض البلاد العربية، ثم أخذ يتوسع في حمله للدعوة توسعاً طبيعياً، حتى أصبح يعمل في كثير من الأقطار الإسلامية العربية وغير العربية.

وطريقة سير حزب التحرير في حمل الدعوة هي أحكام شرعية، تؤخذ من طريقة سير الرسول ﷺ في حمله الدعوة لأنه واجب الاتباع، لقوله تعالى: ﴿**لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴿٢١﴾**﴾، ولقوله ﴿**قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ**}، وقوله ﴿**وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ ۚ**﴾. وكثير غيرها من الآيات الدالة على وجوب اتباع الرسول ﷺ، والتأسي به والأخذ عنه صلوات الله وسلامه عليه.

• ولكون المسلمين اليوم يُحكَمون بغير ما أنزل الله، فإن دارهم تسمّى في الاصطلاح الفقهي دارَ كفرٍ، لأنّ الحكمَ المطبق هو الذي يُعطي الدارَ الوصف الفقهيّ، مع أنّ أهلها مسلمون، ولهذا فهي من حيث عدم تطبيق أحكام الإسلام تشبه مكة حين بعثة الرسول ﷺ لذلك يجب أن يتخذ الدور المكي في حمل الدعوة هو موضع التأسي.

• ومن تتبع سيرة الرسول ﷺ في مكة حتى أقام الدولة في المدينة تبين أنه مرّ في مراحل بارزة المعالم، كان يقوم فيها بأعمال معينة بارزة. فأخذ الحزب

من ذلك طريقته في السير، ومراحل سيره، والأعمال التي يجب أن يقوم بها في هذه المراحل تأسياً بالأعمال التي قام بها الرسول ﷺ في مراحل سيره.

• وبناء على ذلك حددّ الحزب طريقة سيره بثلاث مراحل:

الأولى: مرحلة التثقيف لإيجاد أشخاص مؤمنين بفكرة الحزب وطريقته لتكوين الكتلة الحزبية.

الثانية: مرحلة التفاعل مع الأمة، لتحميلها الإسلام، حتى تتخذه قضية لها، كي تعمل على إيجاده في واقع الحياة.

الثالثة: مرحلة استلام الحكم، وتطبيق الإسلام تطبيقاً عاماً شاملاً، وحمله رسالة إلى العالم.

أما المرحلة الأولى فقد ابتدأ فيها الحزب في القدس عام ١٣٧٢هـ-١٩٥٣م على يد مؤسّسه العالم العلامة، والقاضي في محكمة الاستئناف في القدس الأستاذ تقي الدين النبهاني إلى أنْ تُوفيّ رحمه الله في (١٣٩٨هـ-١٩٧٧م)، وتابع مسيرته العالم الكبير الشيخ عبد القديم زلوم إلى أنْ تُوفيّ رحمه الله في (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م)، والآن يقوده العالم الجليل عطاء بن خليل أبو الرشتة.

وكان الحزب - ولا زال - يقوم بالاتصال بأفراد الأمة، عارضاً عليهم فكرته وطريقته بشكل فردي، ومن كان يستجيب له ينظمه للدراسة المركزة في حلقات الحزب، حتى يصهره بأفكار الإسلام وأحكامه التي تبنّاها، ويصبح شخصية إسلامية، يتفاعل مع الإسلام، ويتمتع بعقلية إسلامية، ونفسية إسلامية، وينطلق بحمل الدعوة إلى الناس. فإذا وصل الشخص إلى هذا

المستوى، فرض نفسه على الحزب، وضمّه الحزب إلى أعضائه. كما كان يفعل رسول الله ﷺ في مرحلته الأولى من الدعوة، والتي استمرت ثلاث سنين، من دعوته الناس أفرادا، عارضاً عليهم ما أرسله الله به ومن كان يؤمن يكتله ﷺ معه على أساس هذا الدين سراً، ويحرص على تعليمه الإسلام، وإقرائه ما نزل عليه وينزل من القرآن حتى صهرهم بالإسلام، وكان يلتقي بهم سرّاً ويعلمهم سرّاً في أماكن غير ظاهرة، وكانوا يقومون بعبادتهم وهم مستخفون. ثمّ فشا ذكر الإسلام بمكة وتحدث به الناس ودخلوا فيه أرسالاً.

وفي هذه المرحلة انصبّت عناية الحزب على بناء جسمه، وتكثير سواده وتثقيف الأفراد في حلقاته، بالثقافة الحزبية المركزة، حتى استطاع أن يكوّن كتلة حزبية من شباب انصهروا بالإسلام، وتبنّوا أفكار الحزب، وتفاعلوا معها وحملوها للناس.

وبعد أن استطاع الحزب تكوين هذه الكتلة الحزبية، وأحسّ به المجتمع، وعرفه وعرف أفكاره، وما يدعو إليه، انتقل إلى:

المرحلة الثانية: وهي مرحلة التفاعل مع الأمة لتحميلها الإسلام، وإيجاد الوعي العام، والرأي العام عندها على أفكار الإسلام وأحكامه، التي تبناها الحزب، حتى تتخذها أفكاراً لها، تعمل على إيجادها في واقع الحياة، وتسير مع الحزب في العمل لإقامة دولة الخلافة، ونصب الخليفة، لاستئناف الحياة الإسلامية وحمل الدعوة الإسلامية إلى العالم.

وفي هذه المرحلة انتقل الحزب إلى مخاطبة الجماهير مخاطبة جماعية. وقد كان يقوم في هذه المرحلة بالأعمال التالية:

١- الثقافة المركزة في الحلقات للأفراد لتنمية جسم الحزب، وتكثير سواده، وإيجاد الشخصيات الإسلامية القادرة على حمل الدعوة، وخوض الغمرات بالصراع الفكري، والكفاح السياسي.

٢- الثقافة الجماعية لجماهير الأمة بأفكار الإسلام وأحكامه التي تبناها الحزب، في دروس المساجد والنوادي والمحاضرات وأماكن التجمعات العامة وبالصحف والكتب والنشرات، وغيرها من وسائل العمل العام، لإيجاد الوعي العام عند الأمة، والتفاعل معها.

٣- الصراع الفكري لعقائد الكفر وأنظمته وأفكاره، وللعقائد الفاسدة، والأفكار الخاطئة، والمفاهيم المغلوطة، ببيان زيفها وخطئها ومناقضتها للإسلام، لتخليص الأمة منها ومن آثارها.

٤- الكفاح السياسي، ويتمثل بما يلي:

أ- مكافحة الدول الكافرة المستعمرة، التي لها سيطرة ونفوذ على البلاد الإسلامية ومكافحة الاستعمار بجميع أشكاله الفكرية والسياسية والاقتصادية والعسكرية، وكشف خططه وفضح مؤامراته لتخليص الأمة من سيطرته، وتحريرها من أي أثر لنفوذه.

ب- مقارعة الحكام في البلاد الإسلامية؛ العربية وغير العربية، وكشفهم ومحاسبتهم والتغيير عليهم كلما هضموا حقوق الأمة، أو قصّروا في أداء واجباتهم نحوها، أو أهملوا شأناً من شؤونها، وكلما خالفوا أحكام الإسلام، والعمل على إزالة حكمهم لإقامة حكم الإسلام مكانه.

٥- تبنّي مصالح الأمة، ورعاية شؤونها وفق أحكام الشرع.

وقام الحزب بكل ذلك اتباعا لما قام به الرسول ﷺ بعد أن نزل عليه قوله تعالى: ﴿فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ وَأَعۡرِضۡ عَنِ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ۝٩٤﴾ فإنه أظهر أمره، ودعا قريشاً إلى الصفا وأخبرهم أنه نبي مرسل وطلب منهم أن يؤمنوا به ﷺ، وأخذ يعرض دعوته على الجماعات كما يعرضها على الأفراد، وقد تصدى لقريش وآلهتها وعقائدها وأفكارها فبين زيفها وفسادها وخطأها وعابها وهاجمها كما هاجم كل العقائد والأفكار الموجودة. وكانت الآيات تنزل متلاحقة بذلك وتنزل مهاجمة لما كانوا يقومون به من أكل الربا، ووأد البنات وتطفيف الكيل ومقارفة الزنا، كما كانت تنزل بمهاجمة زعماء قريش وسادتها، وتسفيههم وتسفيه آبائهم وأحلامهم وفضح ما يقومون به من تآمر ضد الرسول ﷺ وضد دعوته وأصحابه.

وكان الحزب في حمل أفكاره، وفي تصدّيه للأفكار الأخرى، والتكتلات السياسية، وفي تصدّيه لمكافحة الدول الكافرة المستعمرة، وفي مقارعته للحكّام صريحاً سافراً متحدياً، لا يداجي ولا يداهن ولا يجامل ولا يتملق ولا يؤثر السلامة، بغض النظر عن النتائج والأوضاع فكان يتحدى كل من يخالف الإسلام وأحكامه – مما عرّضه للإيذاء الشديد من الحكّام من سجن وتعذيب وتشريد وملاحقة، ومحاربة في رزق، وتعطيل مصالح، ومنع من سفر، وقتل، فقد قَتَلَ منه الحكام الظلمة في العراق وسوريا وليبيا وأوزبيكستان العشرات، فضلا عن مئات الشباب، بل الآلاف، الذين في سجونهم، كما أن سجون الأردن وسوريا والعراق ومصر وليبيا وتونس لم تَخْلُ من شباب الحزب. وكانت مواقف الحزب القوية هذه اقتداء برسول الله ﷺ، فقد جاء برسالة الإسلام إلى

العالم أجمع متحدياً سافراً مؤمناً بالحق الذي يدعو إليه يتحدى الدنيا بأكملها، ويعلن ﷺ الحرب على الأحمر والأسود من الناس دون أن يحسب أي حساب لعادات وتقاليد، أو أديان أو عقائد أو حكّام أو سوقة، ولم يلتفت إلى شيء سوى رسالة الإسلام، فقد بادأ قريشاً بذكر آلهتهم وعابها، وتحداهم في معتقداتهم وسفّهها وهو فرد أعزل لا عدة معه ولا معين، ولا سلاح عنده سوى إيمانه العميق برسالة الإسلام التي أرسل ﷺ بها.

ومع أن الحزب التزم في سيره أن يكون صريحاً وسافراً متحدياً، إلاّ أنه اقتصر على الأعمال السياسية في ذلك، ولم يتجاوزها إلى الأعمال المادية ضد الحكام، أو ضد من يقفون أمام دعوته، اقتداء برسول الله ﷺ من اقتصاره في مكة على الدعوة، ولم يقم بأيّة أعمال مادية حتى هاجر، وعندما عرض عليه أهل بيعة العقبة الثانية أن يأذن لهم بمقاتلة أهل منى بالسيوف أجابهم قائلاً: «**لَمْ نُؤْمَرْ بِذَلِكَ بَعْدُ**» والله سبحانه قد طلب منه أن يصبر على الإيذاء كما صبر من سبقه من الرسل حيث قال الله تعالى له: ﴿**وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُواْ عَلَىٰ مَا كُذِّبُواْ وَأُوذُواْ حَتَّىٰٓ أَتَىٰهُمْ نَصْرُنَا**﴾.

وعدم استعمال الحزب القوة المادية للدفاع عن نفسه، أو ضد الحكّام، لا علاقة له بموضوع الجهاد، فالجهاد ماض إلى يوم القيامة فإذا ما هاجم الأعداء الكفار بلداً إسلامياً وجب على المسلمين من أهله ردهم، وشباب حزب التحرير في ذلك البلد جزء من المسلمين يجب عليهم ما يجب على المسلمين من قتال العدو وردّه بوصفهم مسلمين. وإذا ما وجد وقام حاكم

مسلم بالجهاد لإعلاء كلمة الله واستنفر الناس فإن شباب حزب التحرير يلبون بوصفهم مسلمين في ذلك البلد الذي حصل فيه الاستنفار.

• ولما تجمّد المجتمع أمام الحزب من جرّاء الظروف الصعبة التي وضعت فيها المنطقة لتمرير المخططات التآمرية، ومن جرّاء التسلط والقهر الذي يمارسه الحكام ضد شعوبهم، ومن جرّاء شدة الأذى الذي يوقعه الحكام بالحزب وشبابه، لما تجمد من جراء كل ذلك قام الحزب بطلب النصرة من القادرين عليها، أسوة بما فعله الرسول ﷺ من طلبه للنصرة عندما تجمد مجتمع مكة أمام قبول الدعوة، ثم اشتداد الأذى على الرسول ﷺ وصحبه... وقد طلبها الحزب لغرضين:

الأول: لغرض الحماية حتى يستطيع أن يسير في حمل دعوته وهو آمن.

الثاني: الإيصال إلى الحكم لإقامة الخلافة وتطبيق الإسلام.

ومع قيام الحزب بأعمال النصرة هذه فإنه مستمر في القيام بجميع الأعمال التي كان يقوم بها، من دراسة مركزة في الحلقات، ومن ثقافة جماعية، ومن تركيز على الأمة لتحميلها الإسلام، وإيجاد الرأي العام عندها ومن مكافحة الدول الكافرة المستعمرة وكشف خططها، وفضح مؤامراتها، ومن مقارعة الحكّام، ومن تبنّ لمصالح الأمة ورعاية لشؤونها وذلك لأن انتقال الحزب من مرحلة إلى أخرى لا يعني وقف أعمال الدعوة، بل إضافة متطلبات المرحلة الجديدة.

وهو مستمر في كل ذلك آملاً من الله أن يحقّق له وللأمة الإسلامية الفوز والنجاح والنصر، وعندئذ يفرح المؤمنون بنصر الله.

وأما المرحلة الثالثة: فهي مرحلة الوصول إلى الحكم.

إن الحزب يصل إلى الحكم ويقيم دولة الخلافة عن طريق الأمة وأعمال طلب النصرة، وينفذ المبدأ دفعة واحدة، وذلك ما يسمى بالطريقة الانقلابية. وهذه الطريقة لا تقبل الاشتراك في الحكم مجزءا، بل تأخذ الحكم كله، وتتخذه طريقة لتطبيق المبدأ، وليس غاية. وتنفذ المبدأ الإسلامي تنفيذا انقلابيا، ولا تقبل طريقة التدريج مهما كانت الظروف.

ومتى طبقت الدولة المبدأ تطبيقا كاملا شاملا كان عليها أن تحمل الإسلام للعالم بالدعوة والجهاد، حتى يظهر بإذن الله على الدين كله.

بسم الله الرحمن الرحيم

الإسلام في اليمن

أرسل الله محمدا ﷺ للعالم بشيراً ونذيراً وجعل الله رسالته عالمية لجميع البشر وأمر أن تكون السيادة لهذا الدين الإسلامي الكامل والشامل، فمنذ أربعة عشر قرنا قامت أول دار للإسلام على يد رسول الله ﷺ داخل جزيرة العرب، وذلك لأن سنة الله في الكون أن الدول تنشأ بنشوء أفكار وتهدم بهدم أفكار، وقد بدأت تتوسع دولة الإسلام، ودخل الناس في دين الله أفواجا، وأرسل الرسول ﷺ رسله إلى بلاد اليمن يدعوهم إلى الإسلام، فأسلموا، وقسم الرسول ﷺ ولاية اليمن إلى أربعة مخاليف، وأرسل لها الولاة والعمال، فبعد أن أسلم باذان بن ساسان ولاّه على اليمن، وولّى معاذ بن جبل الخزرجي على الجَنَد، وولّى خالد بن سعيد بن العاص عاملاً على صنعاء، وزياد بن لبيد بن ثعلبة الأنصاري على حضرموت، وولّى أبا موسى الأشعري على زَبيد، وعدن، وأرسل علي بن أبي طالب واليا على اليمن...

ظلت اليمن تحكم بالإسلام في ظل دولة الخلافة الراشدة والأموية والعباسية والعثمانية كولاية من ولايات الدولة حتى احتلت بريطانيا جنوب اليمن، وفصلت عمان عن اليمن، وحكم الإمام يحيى بن حميد الدين شمال اليمن بعد خروج العثمانيين منها.

ثم توالت الأحداث على اليمن وأصبحت ميداناً للصراع الإنجلو-أمريكي، واشتد هذا الصراع مع قيام النظام الجمهوري في اليمن ١٩٦٢م، وتدخُّل جمال عبد الناصر عن طريق أمريكا، وتدخُّل الملك فيصل عن طريق الإنجليز... ثم ما وصلت إليه الأطراف المتصارعة من الحلّ الوسط لتثبيت النظام الجمهوري.

ولم تهدأ الأحداث، بل تفاقمت، ثم كانت الوحدة بين اليمن الجنوبي والشمالي، ثم اختلاف الطرفين على المكاسب والمغانم إلى أن استقر النظام اليمني على ما هو عليه الآن.

ثم اضطربت الأحداث، وكان الحراك الجنوبي المطالب بالانفصال، والحوثيون الذين يريدون امتيازاتٍ معينة...

وسنعرض في هذا الكتيب أهمّ الأزمات والمشاكل في اليمن، وكيفية علاجها من وجهة نظر الإسلام، وهذه الأزمات هي:

أولا: قضية صعدة.

ثانيا: مشكلة الجنوب.

ثالثا: المشكلة الاقتصادية.

رابعا: الحرب على الإرهاب.

أولاً
حرب صعدة

بسم الله الرحمن الرحيم

أولا: حرب صعدة

منذ ما يقارب ست سنوات والحرب الدائرة في شمال اليمن مستعرة، وقد قُتِل من جَرّائها المئات وتَشَرَّدَ الألوف، ودُمِّرَت الممتلكات... وقضية صعدة لا بد من فهمها على صعيدها الأصلي وليس كما يتوهم أصحاب الآفاق الضيقة بأنها قضية محلية، بل هي قضية سياسية وليست قضية مذهبية، وقضية دولية وإقليمية وليست قضية محلية.

إن الحزب منذ بداية الأحداث وهو يتابع ما يجري، ويقوم بالاتصالات لبيان واقع المسألة ودوافعها وكيفية حلّها وفق الأحكام الشرعية. ثم رافق هذه الاتصالات ما أصدره الحزب من بيان حقيقتها، والصراع الدولي من ورائها، واتخاذ الموقف الشرعي منها.

وقد قدّم الحزبُ في اليمن الحلّ الجذريّ للمسألة، وكذلك الحلّ الآنيّ لها، وقام بما يلزم ضمن إمكانياته في ذلك. ومع أنه شرع في بنود الحلّ المبيّن لاحقاً في ذي القعدة ١٤٣٠هـ، الموافق لتشرين الثاني ٢٠٠٩م، إلا أن الأطراف المعنية، بعد نحو شهرين من مشروعنا، قد مدّت ذراعيها للحلول التي (توافقت ظاهرياً) عليها أمريكا وبريطانيا في تنازعهما النفوذ والمصالح على أرض اليمن، حيث تعوّدت هذه الأطراف أخذ الحلول من القوى الدولية... ومع أن بعض بنود الحل الذي تصالحت عليه أمريكا وبريطانيا تُشبه في ظاهرها بعض ما سطّرناه من حلٍّ للأزمة، إلا أن الفارق بين الحلّين ماثلٌ للعيان، فإن

الحلّ الذي عرضناه كان حلاً متكاملاً يمليه الإسلام، ويحمل في طيّاته صلاح الأمة واستقرار أوضاعها، وأن الحلّ الذي عرضته القوى الدولية يحمل في طيّاته خبث الصراع الدولي، وألغاماً موقوتة تتخلله، فلا تحقّق أمناً حقيقياً، ولا سلاماً مستقراً، ومع ذلك فإننا سنستمر بإذن الله في توعية الأمة على أخطار الصراع الدولي في اليمن والحلول الخبيثة التي يقدمها هذا الصراع، وذلك لإنقاذ الأمة من الأخطار المحدقة بها، فكل مسلم على ثغرة من ثغر الإسلام، فلا يؤتينّ من قبله.

وفيما يلي عرض لبعض ما أصدره الحزب في هذا الشأن، وعرض كذلك لبنود الحل الذي وضعه الحزب/ ولاية اليمن، في ذي القعدة ١٤٣٠هـ، الموافق لتشرين الثاني ٢٠٠٩م، وإنّ فيه لعظةً وعبرةً لقوم يعقلون!

بيان صحفي

أوقفوا الحرب واقطعوا دابر تلك الفتنة

في هذه الأيام تمر أربع سنوات على فتنة الحرب في صعدة بين النظام والحوثيين (حزيران/يونيو ٢٠٠٤م)، فتنة حرب قتلت وجرحت الآلاف من أبناء اليمن المسلمين، وأدت إلى اعتقال المئات وحتى الصحفيين والمفكرين وكتاب الرأي، وشردت مئات الآلاف من المدنيين الذين لا ذنب لهم ولا جرم، والذين لا يعرفون حتى سبب تلك الحرب، هُدِمَّت منازلهم وقتلت مواشيهم وخربت مزارعهم، حقا إنها فتنة دموية عظيمة!!

هذه الفتنة كانت نتيجة للأخطاء السياسية للنظام الحاكم، وعدم وضوح المشروع السياسي لجماعة الحوثي، الذين يصرون على القول إنهم يدافعون عن أنفسهم وحسب، لقد كان للثارات السياسية دور فيها، وكان للقوى الإقليمية دور أكبر، وكان للدول الغربية الدور الأكبر في تأجيجها من وراء ستار!!

فحرب صعدة ما هي إلا حلقة من حلقات "مشروع التغيير الكبير" الذي تنادي به أمريكا، وما هي إلا واحدة من صراعات وثارات ماضية،

حيث كان هناك صراع بين عدد من القوى، سواء أكان ذلك قبل الوحدة أم كان في حرب ١٩٩٤م وما بعدها، وكانت تلك القوى مربوطة بقوى إقليمية وبمخططات غربية!!

إن حسن الرعاية والعدل وعدم انتقاص الحقوق وعدم الظلم هو الذي يئد الفتن، وإن هذا الأمر لا يتحقق إلا بالحكم بالإسلام، ونبذ العلمانية، ولا بد أن يطبق على الصغير والكبير وعلى القوي والضعيف، ولا يتحقق إلا بصون دماء الناس وأموالهم وأعراضهم، ورد المظالم وإزالة المغاشم.

فمن حيث الثارات الداخلية فهناك اعتقاد لدى (الهاشميين) أن النظام الجمهوري ظلمهم وصادر أراضيهم وطبق عليهم سياسة التمييز والإقصاء حتى أصبحوا كالغرباء، وفي الجنوب يعتقد الجنوبيون أن هناك ظلماً وحكماً جائراً عليهم سواء أكان ذلك في الوظائف أم كان في غصب أراضيهم أم بالتمييز بينهم في الحياة العامة، ومع تزايد نسبة الفقر، وتفاقم نسبة البطالة وتدهور الاقتصاد وتضخم العملة والنقد، وزيادة الأسعار، وزيادة الجوع، واستشراء الفساد في كل مرافق الدولة كالسرطان، كل هذا شكل عوامل لإذكاء الاحتقان والكره للنظام في الشمال والجنوب، وشكلت تلك العوامل الصراعات والحروب، وفتحت ثغرات للمتربصين الأجانب لزعزعة أركان النظام.

وأما التحركات الغربية فقد ولدت منذ محاولة دخول البرتغاليين شواطئ اليمن، وتم طردهم من قبل جيش الخلافة العثمانية، وحتى احتلال عدن من

قبل بريطانيا، وتدخل أمريكا في الشؤون الداخلية لليمن عن طريق مصر وزعيمها عبد الناصر، إن هذه التحركات الغربية أو بمعنى أصح "الصراع الإنجلو-أمريكي"، في اليمن قديم منذ أن ضعفت دولة الخلافة، وما حرب صعدة إلا واحدة من تلك التدخلات، فبريطانيا تسعى دائما لتثبيت أركان النظام وتستخدم رجالاتها في اليمن وخارجها، ففي اليمن لبريطانيا جيش من الرجال ربطتهم كعوائل تابعة لها منذ كانت محتلة لعدن، وفي خارج اليمن استخدمت عملاءها الإقليميين لدعم نظام صالح، كمؤتمر المانحين، وحركت ليبيا وقطر للتدخل بحجة وأد الفتنة، وكانت تشرف على الوساطة القطرية من وراء ستار، وأخافت آل سعود بأن الحوثيين يحملون أفكار وثقافة المذهب الشيعي، وأنهم مدعومون من إيران ومن المرجعيات الشيعية في النجف وكربلاء، وأن ثقافة تنظيمهم تشبه ثقافة حزب الله، وأنهم يشكلون خطرا على نظام آل سعود، فتحركت السعودية سرا وجهرا للوقوف مع نظام صالح، وقيل إن طائراتها أغارت على مواقع الحوثيين في الحروب الخمس، وهكذا جمعت بريطانيا الدعم لنظام صالح، الذي يحافظ على مصالح بريطانيا في اليمن.

وأما أمريكا فقد لزمت الصمت حيال حرب صعدة، وأخذت تنادي بتطبيق الديمقراطية وحقوق الإنسان والمرأة والانتخابات و..و..و.. وكلها شعارات ظاهرة، ولكن المخفي هو الضغط على النظام الحاكم سواء أكان ذلك في مسألة الجنوب أم في حرب صعدة، ومحاولة استقطاب رجالات لها وتغيير النظام الحاكم وإيصال رجالاتها للحكم أو تقسيم اليمن إلى دويلات تحت ما يسمى "الفوضى الخلاقة"!!

إن حرب صعدة هي حرب فتنة يجب إيقافها فورا، وطي صفحتها، ويجب على القوى السياسية أن تسعى إلى إيقافها بدون مكايدات سياسية وإلا فأنها ستكون فتنة عظيمة تولد الأحقاد والثارات والضغائن للأجيال القادمة، بين أبناء اليمن المسلم في البلد الواحد، وإذا استمر النظام الحاكم والقوى السياسية في تصرفاتهم الهوجاء، فإن هذه الثارات لن تنتهي وسوف تستخدمها أمريكا كما استخدمت قضية الدجيل والأنفال في العراق، وسكوت أمريكا على الحرب وعدم التدخل هو خبث ودهاء حتى تظل القضية والملف بيدها تستخدمها متى تشاء للتدخل في شؤون اليمن والسيطرة على مقدراته، ولمحاكمة النظام أو رموزه الذين شاركوا في الحرب، فأوقفوا الحرب وأنهوا تلك الفتنة وآثارها خير لكم، وارجعوا إلى قوله تعالى ﴿**وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗۖ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ٢٥**﴾ [الأنفال: ٢٥].

١٢ من جمادى الآخرة ١٤٢٩هـ

٢٠٠٨/٦/١٧م

المكتب الإعلامي لحزب التحرير

ولاية اليمن

بسم الله الرحمن الرحيم

جواب سؤال
ما الذي يحدث في اليمن؟

السؤال: ما الذي يحدث في اليمن؟ أهو صراع محلي مذهبي يقوم به الحوثيون مع الدولة؟ أم هو صراع دولي بأدوات محلية؟ نرجو التوضيح وجزاكم الله خيرا.

الجواب: إن ما يحدث في اليمن هو صراع دولي استغل ظروفاً محلية، فإن أمريكا تحاول جاهدة (تخويف) حكم علي عبد الله صالح رجل الإنجليز في اليمن. هي تدرك أن علي صالح لم يُبقِ سياسياً قادراً على الوصول إلى الحكم، فقد قَتل واعتقل ونفى كل سياسي من جنسٍ آخر...، ولذلك فإن أمريكا تحرك بعض السياسيين الصغار في الجنوب (تدريباً لهم) على السلطة السياسية مستقبلاً، وفي الوقت نفسه تحرك إيران لتسليح الحوثيين وتمويلهم لإيجاد بؤرة ساخنة تخيف بها اليمن والسعودية... ولكن حتى الآن فإن الخط السياسي لأمريكا هو تهديد حكم على عبد الله صالح لتسهيل تحرُّك مصالحها في اليمن كخطوة أولى من خطوات لاحقة تهدف منها إدخال نفوذها لليمن بشكلٍ كامل في طريقٍ قد لا يكون قصيراً...

وقد أدرك علي عبد الله صالح هذا الأمر فتوسل لأمريكا بعقد اتفاقية أمنية معها إرضاءً لها لتسكت عن حكمه... فقد نشرت صحيفة الشرق الأوسط الصادرة بتاريخ ٢٠٠٩/١١/١٢ أن اليمن قد أبرم مع الولايات المتحدة اتفاقاً أمنياً وعسكرياً بعد جولة من المحادثات بين قيادات عسكرية وأمنية عقدت في صنعاء على مدى اليومين الماضيين.

وتناول هذا الاتفاق مجالات التعاون العسكري والأمني وتبادل

المعلومات والخبرات في كلا المجالين. وجاء الإعلان عن هذه الاتفاقية بعد جولة من المباحثات بين رئيس هيئة الأركان العامة للجيش اليمني اللواء الركن أحمد علي الأشول ومدير التخطيط في القيادة المشتركة الأمريكية العميد جفري سميث...

فالموضوع واضح تماماً لجميع السياسيين أن ما يحدث في اليمن هو صراع دولي بأدوات محلية، وقد ظهر هذا على ألسنة ساسة الدول ذات العلاقة تلميحاً، بل تصريحاً، فقد صرّح وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط إيفان لويس خلال لقائه السفير اليمني في لندن بتاريخ ٢٠٠٩/١١/٢٤، صرّح بأنّ هناك دوراً إيرانياً في الأحداث، وقال: (ما يحصل في اليمن هو حرب بالوكالة...)، كما أن الوزير البريطاني قد عقد في اليوم نفسه جلسة لإطلاع عدد من النواب البريطانيين على الأوضاع في اليمن، وشارك في اللقاء السفير البريطاني في صنعاء تيم تورلوت الذي تحدث أيضاً عن دور إيراني قائلاً: "هناك تأثير إيراني لدرجة معينة...". وكانت بريطانيا قد تعهدت بتقديم مساعدات للحكومة اليمنية تبلغ قيمتها ١٠٥ ملايين جنيه إسترليني، تصرف على مدى ثلاث سنوات اعتباراً من العام الحالي.

وكل ذلك يدل دلالة واضحة على أن ما يحدث في اليمن هو صراع دولي بأدوات محلية.

١١ من ذي الحجة ١٤٣٠هـ

٢٠٠٩/١١/٢٨م

http: //www.hizb-ut-tahrir.info/arabic/index.php/HTAmeer/QAsingle/323

بسم الله الرحمن الرحيم

أمريكا وبريطانيا في مؤتمر لندن:
يتنازعان النفوذ والمصالح على أرض اليمن!!

دعا رئيس وزراء بريطانيا في ٢٠١٠/١/١م إلى مؤتمرٍ في لندن لبحث موضوع اليمن بحجة مساعدته في الخروج من أزمته... وقد انعقد المؤتمر مساء هذا اليوم ٢٠١٠/١/٢٧م، وحضرته ٢١ دولة، واستمر الاجتماع ساعتين! ثم أصدر قرارات حول دعم اليمن في حربه ضد القاعدة، والدعم التنموي وتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والسياسي، والمحادثات مع صندوق النقد الدولي، وإجراء مصالحة شاملة...

إن المتتبع لما جرى ويجري في اليمن يدرك أن هذه القرارات ما هي إلا طلاء يخفي تحته القرارات الحقيقية والمواقف الفاعلة، والدول ذات الحول والطول على أرض اليمن، ومن ثم الغرض من عقد المؤتمر ونتائجه...

إن أمريكا منذ استقرَّ نفوذ الإنجليز في اليمن وحتى اليوم، وبخاصة خلال النظام الحالي، وهي تعمل على زعزعة الوضع القائم، وتطبيق نظريتها القديمة الجديدة بأنها، أي أمريكا، هي وريثة الغرب في مناطق نفوذه، وبالتالي يجب أن يستقر نفوذها هي في اليمن وليس الإمبراطورية العجوز. غير أن النظام اليمني الحالي قد قضى، أو كاد، على الطبقة السياسية الموالية لأمريكا: قَتل من قَتل، واعتَقلَ من اعتَقل، ونفى من نفى، وهَرب من هَرب... فلم يبق لأمريكا من السياسيين القادرين الموالين لها مَن تدعمه ليكون خطاً متقدماً للإمساك بالحكم في اليمن، وإقصاء نفوذ الإنجليز منه، ومن ثم بسط النفوذ الأمريكي عليه. لهذا فإن أعمال أمريكا في اليمن أصبحت تركز على أمرين اثنين:

رسائل تهديد للنظام اليمني، ورسائل تدريب للوسط السياسي "الصغير"

الموالي لأمريكا.

أما "رسائل التهديد"، فقد وكَّلت بها إيران في دعم الحوثيين، وأصبحوا قنابل موقوتة تنفجر كلما لزم في شمال اليمن وفي خاصرة السعودية... ونقول: رسائل تهديد، لأن الحوثيين لا يتحركون من أجل الاستيلاء على الحكم في اليمن، وإنما لكي يكون لهم وضع قوي فاعل في مناطقهم.

وأما "رسائل التدريب" للوسط السياسي الموالي لأمريكا، فهو التحرك المستمر في الجنوب بغرض فصله، ومن ثم تنطلق أمريكا من فصله عن الشمال، كخطوة أولى، إلى إدخال نفوذها إلى اليمن بكامله في خطوات لاحقة. ونقول: رسائل تدريب، لأن الوسط السياسي الذي يتحرك في الجنوب هو وسط ناشئ يجري إعداده بهذه التحركات... وذلك بعد إقصاء قياداته الفاعلة والقضاء عليها.

وقد نجحت أمريكا في رسائل التهديد والتدريب لأنها استغلت ظلم النظام للجنوب وتهميشه في الحياة السياسية، ثم عدم إتاحة الفرصة للحوثيين لأداء الأحكام الشرعية وفق ما يتبنونه من الأفكار الإسلامية. ولذلك ساهم النظام بعدم تطبيقه الأحكام الشرعية على وجهها الصحيح في اليمن، ساهم في إيجاد مناخٍ ملائمٍ مكَّن أمريكا من استغلاله في إذكاء رسائل التهديد في الشمال، ورسائل التدريب في الجنوب، لدرجةٍ فرضت على النظام الحاكم، بتوجيهٍ من بريطانيا، أن يتخذ إجراءات "اضطرارية" في ناحيتين:

الأولى إغراء أمريكا باتفاقية أمنية معها إرضاء لها لتسكت عن النظام في اليمن، فقد أبرم اليمن مع الولايات المتحدة اتفاقاً أمنياً وعسكرياً بعد جولة من المحادثات بين قيادات عسكرية وأمنية عقدت في صنعاء يومي ١٠، ٢٠٠٩/١١/١١م، وتناول هذا الاتفاق مجالات التعاون العسكري والأمني

وتبادل المعلومات والخبرات في كلا المجالين. وجاء الإعلان عن هذه الاتفاقية بعد جولة من المباحثات بين رئيس هيئة الأركان العامة للجيش اليمني اللواء الركن أحمد علي الأشول ومدير التخطيط في القيادة المشتركة الأمريكية العميد جفري سميث...

والثانية التوجه القتالي نحو القاعدة! ورجالها كانوا معروفين للنظام منذ زمن، وكان النظام صامتاً تجاههم، لا يريد أن يفتح عليه جبهةً جديدةً، تضاف إلى تحرك الحوثيين والجنوبيين، إلى أن رأت بريطانيا غير ذلك، حيث إنها تدرك أن موضوع القاعدة يوجِد حساسية لدى أمريكا، فظهور اليمن في وضع قتالي مع القاعدة سيفرض على أمريكا تأييد اليمن ودعمه، ومن ثم تخفيف الضغط عليه في الشمال والجنوب. وهذا ما كان، فبدأ النظام اليمني بضرب مراكز القاعدة التي يعرفها جيداً، وكان واضحاً أنّ هذا التحرك ضد القاعدة لم يكن صدفة، بل هو كان خارج السياق العام، فدولة مشغولة في أزمتين، الشمال والجنوب، ليس وضعاً عادياً أن تفتح جبهةً ثالثةً لولا أنه عملٌ سياسي بثوب عسكري موجهٌ من قِبل بريطانيا ومقصود!

عند هذه النقطة الحرجة وفي هذا الوقت بالذات، دعا رئيس وزراء بريطانيا إلى مؤتمر لندن، وذلك لاستثمار تحرك اليمن تجاه القاعدة دولياً لدعم اليمن والوقوف بجانبه، ومن ثم إحراج أمريكا للوقوف بجانب اليمن وتخفيف الضغط في الشمال والجنوب على النظام. ولم يكن أمام أمريكا إلا الموافقة على المؤتمر، ولكنها أرادته لإيجاد ركائز لها في اليمن لملاحقة القاعدة، وتقوية الوسط السياسي الموالي لها، وبخاصة في الجنوب وإسناده، وفي الوقت نفسه إيجاد حل "محسوب" لحركة الحوثيين، يخفف منها دون أن ينهيها، لكي تبقى قابلة للتحريك من جديد عند اللزوم.

وهكذا كانت أحداث المؤتمر: أمريكا تركز على الدعم العسكري واللوجستي لضرب القاعدة، والضغط على النظام للتفاهم مع التحرك الجنوبي والشمالي، وبريطانيا تركز على الدعم الاقتصادي ووقوف المجتمع الدولي بجانب اليمن ضد تحرك الجنوب والشمال، والنظر إلى موضوع القاعدة في حدود دعم اليمن ضد الحوثيين والجنوبيين! لذلك لم يكن المؤتمر خلال ساعتيه أكثر من مكان يبتسم فيه ممثلو الدول الواحدة والعشرين أمام الكاميرات علناً، ثم تحشد كل من بريطانيا وأمريكا سراً أعوانهما من الدول المجتمعة، وذلك لتصل كل منهما إلى ما تريد على حساب دماء اليمن وأهله!

أيها المسلمون: إلى متى تبقى بلاد المسلمين ميداناً تتصارع فيه الدول الكبرى بأدوات محلية من أبنائها؟ إلى متى تبقى بلاد المسلمين مسرحاً يلعب على "خشبته" الغربُ لامتصاص دمائها ونهب ثرواتها؟ إلى متى يبقى الغرب يشعل فتيل النار في بلاد المسلمين في الوقت الذي يريد وفي المكان الذي يريد؟ إلى متى يبقى الحكام في اليمن، وغير اليمن من بلاد المسلمين، كأدوات الشطرنج يحركها الغرب المستعمر، وهؤلاء الحكام لا يعارضون، بل ولا يتململون! ألم يأن لأهل اليمن أن يدركوا أن النظام بإجراءاته الظالمة يسهّل للمتصارعين صراعهم على أرض اليمن، لقتل أهله، وتخريب بيوته، ولا يهمه من ذلك إلا البقاء على كرسي الحكم حتى وإن كان هزيلاً معوجاً يوشك على السقوط؟!

لقد شُرِّد وقُتل وجرح خلال حروب اليمن المنتشرة عشراتُ الآلاف بل المئات...، وأطراف القتال كلها مسلمةٌ تنطق بالشهادتين، أفلا تُدرك أن اقتتال المسلمين أمر كبيرٌ كبير، وأن قَتل المسلم بغير حق أعظم عند الله من هدم الكعبة؟! يقول عبد الله بن عمر: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ

وَيَقُولُ «**مَا أَطْيَبَكِ وَأَطْيَبَ رِيحَكِ مَا أَعْظَمَكِ وَأَعْظَمَ حُرْمَتَكِ وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَحُرْمَةُ الْمُؤْمِنِ أَعْظَمُ عِنْدَ اللَّهِ حُرْمَةً مِنْكِ مَالِهِ وَدَمِهِ وَأَنْ نَظُنَّ بِهِ إِلَّا خَيْرًا**» أخرجه ابن ماجه.

إن أمريكا وبريطانيا يتصارعان على اليمن بأدوات من أهله، وبتسهيلات أمنية ولوجستية من النظام نفسه، وباندفاع أعمى من الانفصاليين في الجنوب ومن الحوثيين في الشمال، وأمثلهم طريقة من يرتكب هذه الموبقات وهو يظن أنه يحسن صنعاً!

أيها المسلمون: إن مصيبتنا هي في اثنتين:

الأولى هم الحكام في بلاد المسلمين الذين لا يرعوون، ولا يتقون الله لا في البلاد ولا في العباد! ولو كانوا يعقلون لعلموا أن الحاكم الغاش لرعيته، الذي لا يرقب فيها إلاً ولا ذمة، لا يدخل الجنة ولا يشتم ريحها، فقد قال ﷺ: «**مَا مِنْ وَالٍ يَلِي رَعِيَّةً مِنْ الْمُسْلِمِينَ فَيَمُوتُ وَهُوَ غَاشٌّ لَهُمْ إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ**» أخرجه البخاري، فكيف إذا كان هذا الحاكم مضللاً للناس، يقلب الحق باطلاً والباطل حقاً، ويجعل الخيانة أمانة؟! إنه يكون رويبضة يقود الرعية إلى الهلاك، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّهَا سَتَأْتِي عَلَى النَّاسِ سِنُونَ خَدَّاعَةٌ يُصَدَّقُ فِيهَا الْكَاذِبُ وَيُكَذَّبُ فِيهَا الصَّادِقُ وَيُؤْتَمَنُ فِيهَا الْخَائِنُ وَيُخَوَّنُ فِيهَا الْأَمِينُ وَيَنْطِقُ فِيهَا الرُّوَيْبِضَةُ قِيلَ وَمَا الرُّوَيْبِضَةُ قَالَ السَّفِيهُ يَتَكَلَّمُ فِي أَمْرِ الْعَامَّةِ**».أخرجه أحمد

وأما المصيبة الثانية فهي سكوت الأمة عن الحكام الظلمة، وعدم الإنكار عليهم، وذلك رغم كل ما يصيب الأمة من هوان صنعه الحكام بأيديهم... فقد ضاعت فلسطين، وكشمير، والشيشان، وقبرص، وتيمور الشرقية، وغيرها... ثم السودان تقطعت أوصاله أو كاد، والعراق وأفغانستان

وباكستان ومن ورائها اليمن، قد أصبحت ميدان صراع للغرب يصول فيه ويجول، وأدواته حكام المسلمين وأعوانهم... فليس بدعاً إذن أن يُصَبَّ العذاب، ويقع المصاب، ليس فقط على الحاكم، بل والمحكوم كذلك الساكت على ظلم الحاكم، يقول سبحانه: ﴿**وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗۖ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ٢٥**﴾، ويقول ﷺ: «**إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الْمُنْكَرَ بَيْنَهُمْ فَلَمْ يُنْكِرُوهُ يُوشِكُ أَنْ يَعُمَّهُمْ اللَّهُ بِعِقَابِهِ**» أخرجه أحمد وأبو داود.

أيها المسلمون:

لقد انبلج الصبح لذي عينين، فإنه لا يصلح هذا الأمر إلا بما صلح به أوله: خلافة راشدة على منهاج النبوة، تحكم بما أنزل الله وتجاهد في سبيل الله، ويكون الحاكم فيها خليفةً يُقاتل من ورائه ويُتَّقى به، ودرعاً يحمي الرعية ويحوطها بنصحه، وعندها فلن يكون لدى أمريكا وبريطانيا وغيرهما من الدول الكافرة المستعمرة متسعٌ من الوقت لغزو بلادنا وبسط النفوذ عليها، لأن وقتهم سيكون مشغولاً بكامله في حفظ موطئ أقدامهم المنكفئة إلى بلادهم، وذلك "فراراً" من نور الإسلام الذي يكون قريباً من دارهم! ﴿**وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمۡرِهِۦ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ٢١**﴾.

١٢ من صفر الخير ١٤٣١هـ

٢٠١٠/٠١/٢٧م

حزب التحرير

بسم الله الرحمن الرحيم

حتى لا تكون حروباً متعددة!!

أولا: مشروع لحل مشكلة صعدة وإنهاء آثارها

الحمد لله الذي أرشد عباده المؤمنين إلى المخرج الشرعي من التنازع والفتن والاقتتال بين المسلمين فقال جل وعلا: ﴿**فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا**﴾ [النساء: ٥٩]، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين الذي أمر بالتمسك بسنته ونهج الراشدين عند كثرة الاختلاف والأهواء والفتن فقال: «**فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيينَ، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ...**»، وعلى آله وصحبه أجمعين، الذين تعلموا من الرسول الأكرم أن المخرج من كل المحن والفتن هو العودة إلى تحكيم كتاب الله وسنة نبيه، من حكم به عدل، ومن تركه من جبار قصمه الله، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله.

إننا في حزب التحرير/ ولاية اليمن نرى أن القتال الذي جرى لسنوات في محافظة صعدة ومديريات حرف سفيان والملاحيظ ومحافظة الجوف لا يجوز له أن يستمر، ولا عبره بمن يزعم أنه على الحق، أو أنه مظلوم أو أن معه فتوى تجيز له الاستمرار في القتال، هذا القتال الذي تسبب في مظالم كبيرة لأهالي تلك المناطق، وسوف يترك آثاراً سياسية واجتماعية واقتصادية خطيرة من الثارات المتواصلة والأحقاد والضغائن بين أبناء اليمن المسلمين، وسوف يستغل من قوى إقليمية وخارجية تتربص باليمن وأهله، وتعمل على إثارة المشاكل والنعرات في أماكن أخرى، كما ستصبح غطاء لبعض القوى الخارجية الهادفة إلى تحقيق مزيد من النفوذ على أرض اليمن، على غرار ما يحدث في أقطار

أخرى من بلاد المسلمين، واستغلال هذه الحرب لتكون ذريعة للتدخل الأجنبي المباشر كما حدث ويحدث في أفغانستان والعراق وغيرها، وهذا مكسب للقوى الاستعمارية لتنفيذ مؤامراتها ومخططاتها لتقسيم اليمن والعبث به.

إن أهل الحل والعقد المصلحين المؤمنين المتقين يمتثلون لقول الرسول ﷺ كما جاء في وثيقة المدينة: «**وَإِنّ الْمُؤْمِنِينَ الْمُتّقِينَ عَلَى مَنْ بَغَى مِنْهُمْ أَوْ ابْتَغَى دَسِيعَةَ ظُلْمٍ أَوْ إثْمٍ أَوْ عُدْوَانٍ، أَوْ فَسَادٍ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِنّ أَيْدِيَهُمْ عَلَيْهِ جَمِيعًا ، وَلَوْ كَانَ وَلَدَ أَحَدِهِمْ، وَإِنّهُ لَا يَحِلّ لِمُؤْمِنٍ أَقَرّ بِمَا فِي هَذِهِ الصّحِيفَةِ وَآمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَنْصُرَ مُحْدِثًا وَلَا يُؤْوِيهِ وَأَنّهُ مَنْ نَصَرَهُ أَوْ آوَاهُ فَإِنّ عَلَيْهِ لَعْنَةَ اللهِ وَغَضَبَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.وَ لَا يُؤْخَذُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ، وَأَنّ بَيْنَهُمُ النُّصْحَ وَالنّصِيحَةَ وَالْبِرّ دُونَ الْإِثْمِ، لَا يَكْسِبُ كَاسِبٌ إلّا عَلَى نَفْسِهِ، .. وَأَنّكُمْ مَهْمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَإِنّ مَرَدّهُ إلَى اللهِ عَزّ وَجَلّ وَإِلَى مُحَمّدٍ رَسُولِ اللهِ ﷺ**» سيرة ابن هشام.

إن أزمة اليمن لا تحل عسكرياً بالقتال بين المسلمين، فيجب معرفة مختلف الأهداف والدوافع والمطالب التي دفعت جماعة الحوثي لحمل السلاح وإشهاره والقتال طوال هذه السنوات، وكذلك معرفة الأسباب والمسببات التي أدت إلى فشل الوساطات والمبادرات السابقة.

ويجب أن نعلم أن الحلول الانفرادية الأحادية أو الإقصائية لا تحل مشكلة فضلاً عن أنها مغشوشة لا صدق فيها ولا إخلاص.

ونحن مع أهل الحل والعقد – علماء ومشايخ ووجهاء وأعيان القبائل – إذ نقدم هذا الحل والمعالجات لحرب صعدة، نعرضها ونقدمها إلى رئيس الجمهورية وقائد جماعة الحوثي، بحكم أن الرئيس بيده السلطة التي تخوله اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف الحرب والخروج من آثار تلك المشكلة وغيرها التي

تنذر بالخطر على أكثر من صعيد، وبحكم أن قائد جماعة الحوثي هو الذي يمثل الجماعة، كل هذا نقدمه نصحاً واعتذاراً أمام الله تعالى، وأمام مسلمي اليمن، وأمام الأمة الإسلامية، ومع أنّ صاحب السلطة هو أَوْلَى وأقدر على تجسيد المبادرات ممن لا يملك إلا قوة العرض وصدقه، وأن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن، إلا أننا من أجل الحفاظ على كيان الأمة وأمنها واستقرارها، ومن أجل كف الفتن ومحاربة الشر وأهله، أينما كانوا في السلطة أم خارجها، نعرض هذا الحلّ، ونأمل من كل قلب سليم أن يعمل معنا بجدّ واجتهاد على تنفيذه، والله سبحانه وتعالى هو المستعان:

إن الحل الجذري لحرب صعدة وغيرها من المشاكل والأزمات التي تعاني منها اليمن وكافة بلاد المسلمين يكمن في استئناف الحياة الإسلامية والحكم بما أنزل الله في كل شؤون الحياة، وتطبيق الإسلام تطبيقا شاملا وكليا، وفي ظل دولة واحدة تجمع الأمة الإسلامية، دولة الخلافة الراشدة، التي يجب أن يعمل لإيجادها كل مسلم، لإزالة كافة الحدود والفرقة فيما بين المسلمين، وتجعلهم كما قال ﷺ: «**كُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَاناً**».

أما الحل الآني لهذه المشكلة فهو وقف الحرب فورا، والجلوس على طاولة الحوار، وتجسيد تقوى الله عمليا من الطرفين، والإصلاح بالعدل والقسط من قبل المؤمنين الأتقياء المخلصين، والإصلاح أمر ممكن إذا صدقت عزيمة المخلصين وصفت نياتهم، ويجب أن تصفوا نياتهم وتصدق عزائمهم، لأن الأرواح التي تزهق والدماء التي تسفك والأموال التي تدمر هي أرواح أهل اليمن المسلمين ودماؤهم وأموالهم.

ومن أجل أن تبرأ ذمتنا أمام الله سبحانه وتعالى، وبعد أن أصبح السكوت إثماً، وللخروج من الإثم وبراءة للذمة، وبعيداً عن المزاج والأهواء

والمصالح الضيقة الآنية الأنانية، وتجرداً عن المخططات الإقليمية والدولية، فإننا نتقدم بمشروع الحل الآني والمبني على تحكيم كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وهو مرفق مع هذا البيان.

وأخيراً وليس آخراً نقول: ندب الله عز وجل المؤمنين المخلصين للإصلاح بين إخوانهم إذا نشب القتال بينهم، وأن يبادروا للإصلاح بالعدل، ومعرفة المحق من المبطل، إن أرادوا الإصلاح بعزيمة صادقة وهمة ماضية فإن الله سبحانه يساعدهم، ويجعل لهم الهيبة، ويجعل كلمتهم مسموعة لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٠﴾﴾ [الحجرات: ١٠]، وفرض الله على الأمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لقوله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾﴾ [آل عمران: ١٠٤].

هذا ما رأيناه من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبراءة للذمة، وأن هذه الحرب هي حرب فتنة لا تصيب الذين ظلموا منهم خاصة بل ستصيب أهل اليمن واقتصادهم وبلادهم قال تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنكُمْ خَآصَّةً ۖ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿٢٥﴾﴾ [الأنفال: ٢٥].

ذو القعدة ١٤٣٠هـ — **حزب التحرير**

تشرين ثانٍ ٢٠٠٩م — **ولاية اليمن**

بسم الله الرحمن الرحيم

حتى لا تكون هناك حروبٌ لاحقة!!
ثانياً: بنود الحل الشرعي لحرب صعدة وآثارها

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، فإننا في حزب التحرير/ ولاية اليمن نقدم هذا الحل الشرعي لقضية صعدة، نقدمه للرئيس ولقائد جماعة الحوثي ولأهل الحل والعقد في اليمن الحبيب، ونطلب منهم الموافقة عليه، وتبنيه، والالتزام ببنوده، لما فيه من حقن للدماء، وصون للأعراض، وحفظ للأموال، وأن يكون أهل اليمن إخوة في الله متحابين متآخين كما قال ﷺ: «**كُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَاناً**».

نحن في حزب التحرير/ ولاية اليمن إذ نقدم هذا الحل والمعالجات لحرب صعدة، نقدمها إلى رئيس النظام في اليمن وقائد جماعة الحوثي، بحكم أن الرئيس بيده السلطة التي تخوله اتخاذ الإجراءات اللازمة لإحلال السلام في صعدة وحرف سفيان والملاحيط والخروج من آثار تلك المشكلة وغيرها التي تنذر بالخطر على أكثر من صعيد، وبحكم أن قائد جماعة الحوثي هو الذي يمثل الجماعة. وهذه هي بنود الحل الشرعي:

أولاً: يقوم أهل الحل والعقد بتكوين لجنة من الضمناء من مجلسي النواب والشورى وأحزاب وعلماء ومشائخ وأعيان القبائل في اليمن للإشراف على تنفيذ البنود اللاحقة، وتتكون اللجنة من شخصيات مؤمنة تقية مخلصة حيادية، ذات مسلك نزيه، وسمعة طيبة، وتحظى بالثقة من كلا الطرفين، وذات خبرة متراكمة في حل نزاعات من هذا القبيل، مع ضرورة إبعاد مسعري الحروب، ومشعلي الفتن، والمستفيدين من أجواء الأزمات والحروب، أو الذين

يستغلون المشاكل للابتزاز المادي والسياسي.

ثانياً: تبادر لجنة الضمناء بدعوة الرئيس وقائد جماعة الحوثي إلى الجلوس على طاولة الحوار بمثليهم (ممثلين عن الدولة وممثلين عن جماعة الحوثي) بعد الإعلان عن وقف العمليات العسكرية، وبصفة رسمية من كلا الطرفين، وانتهاج الحلول السياسية، ويلتزم الطرفان بعدم اللجوء إلى الحرب والعنف واستعمال السلاح حتى لو فشلت الجولة الأولى من المفاوضات، بل يلتزمون بقرارات لجنة الضمناء.

ثالثاً: التوقيع الخطي من الطرفين بوقف الحرب، وكذلك الإعلان الرسمي من كلا الطرفين بالالتزام بقرارات لجنة الضمناء والدخول في مفاوضات الحوار، ووقف الحملات الإعلامية التي تخل بالاتفاق على وقف الحرب والصلح والحوار.

رابعاً: تشكل لجنة الضمناء عشر لجان هي: (اللجنة الفكرية الشرعية، لجنة مراقبة وقف إطلاق النار، لجنة حصر الآليات المسلمة من جماعة الحوثي، لجنة النازحين، لجنة التعويض والإعمار، لجنة الأسرى والمفقودين، لجنة إنهاء آثار الحرب (الصلح وإنهاء الثأرات)، لجنة (الملف السعودي)، اللجنة الحقوقية الشرعية، لجنة العمليات العسكرية ونزع الالغام) للقيام بأعمالها حسب البرنامج المعد لها من قبل لجنة الضمناء.

خامسا: تعقد لجنة الضمناء جلسات الصلح والحوار بين الأطراف المتقاتلة وبتمثيل متساوٍ من كلا الطرفين (الدولة وجماعة الحوثي)، وبحضور شهود من أهل الحل والعقد، وأن يكون لجماعة الحوثي نسبة من بين أعضاء اللجان المذكورة في المشروع.

سادسا: تحدد لجنة الضمناء الجدول الزمني لإنجاز كل خطوة مع ممثلي الدولة وجماعة الحوثي.

سابعا: يلتزم الطرفان بتسليم خارطة الألغام التي زرعها كل منهما إلى لجنة الضمناء.

ثامنا: تقوم لجنة النازحين بتقصي أوضاع النازحين، وفرز الذين يتمكنون من العودة إلى قراهم، وإلزام السلطات بمعالجة مشكلة الذين لا يستطيعون العودة وتسهيل عودتهم، وإلزام الطرفين بعدم التعرض لهم.

تاسعا: على السلطات نقل الجرحى والمرضى والمعوقين فوراً إلى المستشفيات والتوجيه بعلاجهم دون استثناء أو تمييز، وكذلك التكفل بضحايا الحرب دون انتقاء أو تمييز.

عاشرا: تقوم السلطات بفك الحصار عن المديريات المحاصرة حتى يتم إيصال الغذاء والدواء لأهالي المنطقة، وكذلك وصول الوقود إلى المواطنين لتمكينهم من القيام بأعمالهم في مزارعهم، ومساعدة المحتاجين منهم دون تأجيل.

الحادي عشر: انسحاب جماعة الحوثي من المواقع التي تم الاستيلاء عليها إلى أماكن محددة تعينها لجنة لضمناء، (مثلا: العودة إلى المناطق السابقة للحرب الأولى)، ورفع الحواجز العسكرية، وفتح الطرقات، وعلى جماعة الحوثي إخلاء المباني الحكومية، وتسليم المعدات التي تم الاستيلاء عليها من مدنية وعسكرية وغيرها ضمن جدول زمني محدد ومعلن تحدده لجنة الضمناء، وكذلك تسليم كل ما لديها من أسلحة ثقيلة إلى لجنة حصر الآليات.

الثاني عشر: على جماعة الحوثي إطلاق سراح جميع الأسرى من اليمنيين

والسعوديين، وتسليم ملفاتهم إلى لجنة الضمناء.

الثالث عشر: أن تصدر السلطات عفوا عاما يشمل الجميع منذ عام ٢٠٠٣م سواء أكانوا من المحكوم عليهم أم ممن هم تحت التحقيق والمحاكمة على خلفية الحرب، والكشف عن مصير المفقودين وإطلاق سراح من هم على قيد الحياة، وإعادة دمج المفرج عنهم في المجتمع مما يحفظ لهم كرامتهم وإنسانيتهم، وإرجاع الموظفين إلى وظائفهم، وتشرف على ذلك اللجنة الحقوقية الشرعية.

الرابع عشر: على السلطات إيقاف جميع المتابعات القضائية والأمنية، وإيقاف المداهمات والاعتقالات العشوائية القائمة على الوشاية وتصفية الحسابات، انتقاما للثارات بين أطراف وقفت مع النظام وأخرى وقفت مع جماعة الحوثي.

الخامس عشر: على السلطات إعادة إعمار ما خلفته الحرب على أن تشرف على الإعمار لجنة التعويض والإعمار، وكذلك التعويض المادي لما دمرته الحرب من ممتلكات، والتعويض عن أرواح الأبرياء الذين لم يشاركوا في الحرب، ويكون لجماعة الحوثي نسبة من بين أعضائها وضمن جدول زمني محدد ومعلن.

السادس عشر: على السلطات التعامل مع جماعة الحوثي على أنها ليست فاقدة للشرعية من الأساس، إذ هي تتبنّى المذهب الزيدي القائم في اليمن منذ قرون.

السابع عشر: على جماعة الحوثي عدم إثارة النعرات الطائفية والمذهبية، وخاصة ما يتعلق بالخلفاء الراشدين والصحابة رضي الله عنهم وأرضاهم.

الثامن عشر: يحق لجماعة الحوثي العمل الفكري والسياسي وبالطرق السلمية وبدون استخدام العنف والقوة وإشهار السلاح، والأصل أن يلتقي المسلمان بعقليهما لا بسيفيهما، وإذا أرادت جماعة الحوثي تأسيس حزب سياسي فتقوم بتأسيسه والإعلان عنه.

التاسع عشر: يحق لجماعة الحوثي تدريس المذهب الزيدي، ولهم حق النشر والتوزيع لسائر أنواع النتاج الفكري، وتفرج الدولة عن جميع المصادرات منذ أحداث عام ٢٠٠٣م إذا كانت لا تخالف كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ويمنع تدريس أي فكر يدعو إلى الفرقة وإثارة الفتنة بين المسلمين، وتدرس اللجنة الفكرية الشرعية ما يتبنونه استناداً إلى كتاب الله والسنة النبوية المطهرة بناءً على أصول المذهب الزيدي، وتحاورهم اللجنة فيما عدا ذلك استناداً لأصول المذهب الزيدي.

هذا ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يؤلف بين قلوبنا ويجمعنا على الحق والخير والصلاح إنه ولي ذلك والقادر عليه...

ذو القعدة ١٤٣٠هـ — **حزب التحرير**

الموافق لتشرين الثاني ٢٠٠٩م — **ولاية اليمن**

ثانياً
مشكلة الجنوب

(وإذ بدأت الدولة "بطريقتها" تعالج قضية الحراك في المحافظات الجنوبية والشرقية، لكنها بدأت متأخرة، وبطرق قديمة ومتخلفة، كتقديم العطايا والإغراءات الفردية، والاعتقالات والاختطافات ومجابهة المظاهرات السلمية بالرصاص الحي، فاعتقلت من اعتقلت، وجرحت من جرحت، وقتلت من قتلت، وشردت من شردت، الأمر الذي فاقم من قضية الحراك وطور من مطالبه تدريجيا، حتى وجدت الدولة أن معظم المحافظات الاخرى قد بدأت تتأثر بمعاناة وصراخ أخواتها، فهي "الأخرى" تعاني من المشاكل نفسها، ولذلك بدأت التجمعات الجهورية منذ تشرين الثاني/نوفبمر ٢٠٠٧م تتشكل، وتعقد المؤتمرات القبلية في محافظات شمالية أيضا كعمران ومأرب والبيضاء والجوف وتعز والحديدة.. الخ، وهو الأمر الذي لا يزال ينذر بأبعاد جديدة للأزمة.

شكلت الدولة العديد من التنظيمات من أجل احتواء الحراك الجنوبي (مجلس التضامن، مجلس التشاور، تلميع أحزاب المشترك)، اختراق الحراك بمشايخ أو أبناء سلاطين سابقين كطارق الفضلي ودسهم – كبريطانيين – في الحراك، بحيث يصبح الحراك الجنوبي تيارين (أمريكي وبريطاني) ولكنها باءت بالفشل الذريع لهذه المعالجات.)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

ثانياً: مشكلة الجنوب

إن أساس مشكلة الجنوب أمران مهمان هما:

١- الاستعمار وعملاؤه الذين لا زالوا مرتبطين به.

٢- الأنظمة الوضعية التي حكمت اليمن (رأسمالية – اشتراكية)، سواء أكانت تلك في الشمال أم في الجنوب.

فمنذ خروج بريطانيا من عدن عام ١٩٦٧م، وتسليم السلطة لعملائها من الجبهة القومية، ومن ثم ظهور الحزب الاشتراكي عام ١٩٧٨م... وإلى انضمام اليمن الجنوبي إلى الشمالي في سنة ١٩٩٠م، ظهرت مشكلات الشمال والجنوب بسبب النظامين الاشتراكي والرأسمالي، اللذين حكما اليمن.

بعد حرب ١٩٩٤م تم إقصاء العسكريين، وتسريح الكثير منهم، وتشريد الآلاف، ونتيجة لفكرة اشتراكية الدولة في اليمن الجنوبي ظهرت مشكلة الأراضي المؤممة وأدوات الإنتاج، فسجلت تلك الأراضي وأدوات الإنتاج باسم ملكية الدولة، وبعد سقوط عدن تم نهب أغلب أراضي الجنوب باسم ملكية الدولة، ولا زالت حتى الآن لم تحل. لقد ظل أهل الجنوب صامتين حتى طفح الكيل، وظهر ما سمي بـ"الحراك الجنوبي" أو "الحراك السلمي" في المحافظات الجنوبية والشرقية في شباط/فبراير ٢٠٠٧م، بتجمعات احتجاجية أولية في الضالع لمجاميع صغيرة من الضباط والجنود المسرَّحين من الخدمة في القوات المسلحة، ظلت الدولة تنظر إليها على أنها مجرد "أصوات خرقاء

لمتضررين فقدوا مصالحهم، وسرعان ما تزول"!!.

غير أن تلك التجمعات التي تلقفتها أمريكا ومعارضة الخارج باستبشار ولهفة، ولاقت هوى عند بعض القوى الإقليمية، ما لبثت أن نمت وتوسعت حتى أصبحت قضية كل المحافظات الجنوبية والشرقية، وشكلت قضية رأي عام كبيرة، بدأت بمسيراتها الحاشدة، وبأصوات عالية تحاكم تجاهل الدولة لقضايا وهموم الناس، وترفض أساليب الإقصاء والتهميش وفوضى الإدارة والفساد، حتى انتهى بها الأمر إلى رفع الأعلام التشطيرية والدعوة لـ"الانفصال"، وما يسمى بـ"فك الارتباط"، في ظل صمت مطبق من قبل أجهزة الدولة، الأمر الذي شكل تطورا مخيفا، وأنذر – ولا يزال – بتداعيات خطيرة على الوحدة اليمنية واستقرار البلاد.

وإذ بدأت الدولة "بطريقتها" تعالج قضية الحراك في المحافظات الجنوبية والشرقية، لكنها بدأت متأخرة، وبطرق قديمة ومتخلفة، كتقديم العطايا والإغراءات الفردية، والاعتقالات والاختطافات ومجابهة المظاهرات السلمية بالرصاص الحي، فقتلت من قتلت، وشردت من شردت، الأمر الذي فاقم من قضية الحراك وطور من مطالبه تدريجيا، حتى وجدت الدولة أن معظم محافظات الجمهورية قد بدأت تتأثر بمعاناة وصراخ أخواتها، فهي "الأخرى" تعاني من المشاكل نفسها، ولذلك بدأت التجمعات الجهوية منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧م تتشكل، وتعقد المؤتمرات القبلية في محافظات شمالية أيضا كعمران ومأرب والبيضاء والجوف وتعز والحديدة.. الخ، وهو الأمر الذي لا يزال ينذر بأبعاد جديدة للأزمة.

شكلت الدولة العديد من التنظيمات من أجل احتواء الحراك الجنوبي

(مجلس التضامن، مجلس التشاور، تلميع أحزاب المشترك)، اختراق الحراك بمشايخ أو أبناء سلاطين سابقين كطارق الفضلي ودسهم – كبريطانيين – في الحراك، بحيث يصبح الحراك الجنوبي تيارين (أمريكي وبريطاني) ولكنها باءت بالفشل الذريع لهذه المعالجات.

إن الحل الناجع لهذه المشاكل لن يكون إلا بتطبيق نظام الإسلام، فهو الكفيل بالقضاء على دعوات العنصرية والطائفية ودعوات الانفصال... وكذلك حل مشكلة المسرحين من الجيش ومشكلة الأراضي، وهذا الأمر يحتاج إلى تغيير النظام الحاكم، وإقامة دولة الخلافة الراشدة الثانية، التي تطبق الحل الشرعي لتلك المشاكل:

أولا: الإسلام حرم العنصرية والعصبية القبلية، وعقيدة الإسلام جمعت صهيباً الرومي وبلالاً الحبشي وسلمان الفارسي وأبا بكر العربي القرشي تحت راية واحدة، راية الإسلام، وتوارت العصبية، عصبية القبيلة والجنس والقوم والأرض وها هو مربي هذه الأمة وقائدها – عليه الصلاة والسلام – يعلم ويربي إذ يقول لخير القرون كلها مهاجرين وأنصاراً: «**دَعُوهَا فَإِنَّهَا مُنْتِنَةٌ**» أي: العصبية، وما هي هذه؟! صيحة نادى بها أنصاري: يا للأنصار، وردَّ مهاجري: يا للمهاجرين فسمع ذلك رسول الله ﷺ وقال: «**مَا بَالُ دَعْوَى جَاهِلِيَّةٍ؟**» قالوا: يا رسول الله كسَعَ رجل من المهاجرين رجلاً من الأنصار، فقال: «**دَعُوهَا فَإِنَّهَا مُنْتِنَةٌ**» رواه البخاري. حقاً إنها منتنة...

وقال ﷺ: «**لَيْسَ مِنَّا مَنْ دَعَا إِلَى عَصَبِيَّةٍ، وَلَيْسَ مِنَّا مَنْ قَاتَلَ عَلَى عَصَبِيَّةٍ، وَلَيْسَ مِنَّا مَنْ مَاتَ عَلَى عَصَبِيَّةٍ**» رواه مسلم.

ثانيا: حرم الإسلام دم المسلم وعرضه وماله، وإن القتال بين المسلمين

من حيث الأصل لا يجوز، وقد قال الله تعالى في كتابه الكريم: ﴿**وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا**﴾، كما قال رسول الله ﷺ: «**إِذَا التَقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَالقَاتِلُ وَالمَقْتُولُ فِي النَّارِ**»، قالوا: يا رسول الله، هذا القاتل.. فما بال المقتول؟ قال: «**إِنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ**». وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يَخْذُلُهُ، وَلَا يَحْقِرُهُ، التَّقْوَى هَاهُنَا – وَيُشِيرُ إِلَى صَدْرِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ – بِحَسْبِ امْرِئٍ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْقِرَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ، كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ، دَمُهُ، وَمَالُهُ، وَعِرْضُهُ**». رواه مسلم.

ثالثا: عن عائشة رضي الله عنها قالت سمعت النبي ﷺ يقول في بيتي: «**اللَّهُمَّ مَنْ وَلِيَ من أمْر أُمَّتي شَيْئا، فَشَقَّ عليهم، فأشقق عليه، ومَنْ وَلِيَ منْ أَمْرِ أُمَّتي شَيْئا فَرَفَقَ بِهِم، فأرفق بهِ**». [رواه مسلم].

رابعا: حرم الإسلام العمالة للغرب، وبين أن هذا عمل إجرامي لا يجوز القيام به، قال تعالى: ﴿**وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَـٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴿١٤١﴾**﴾، وقال صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «**لَا نَسْتَضِيءُ بِنَارِ الْمُشْرِكِينَ**»، لهذا فارتماء النظام في أحضان بريطانيا حرام وارتماء الحراك في أحضان أمريكا حرام أيضا فضلا عن أنه انتحار سياسي.

خامسا: غصب الأراضي، لقد عالج الإسلام مشكلة غصب الأراضي، فبين الأحكام الآتية:

١- الغصب كله حرام، ومن اغتصب أرضاً فقد ارتكب حراماً واقترف إثماً شديداً لقوله ﷺ: «**مَنْ ظَلَمَ قِيدَ شِبْرٍ مِنَ الأَرْضِ طُوِّقَهُ منْ سَبْعِ أَرَضِينَ**» أخرجه مسلم من حديث عائشة رضي الله عنها. أي أن من اغتصب أي

شيء من الأرض قل أو كثر فقد ارتكب إثماً يعاقب عليه في الآخرة. وفي الدّنيا يستحق عقوبة التعزير ويُلزم بإعادة ما اغتصب، بحالته التي اغتصبه فيها، إلى صاحبه، لقوله ﷺ: «**عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذَتْ حَتَّى تُؤَدِّيَ**»، أخرجه الترمذي. وإذا تلف المغصوب في يد الغاصب أو غيَّر وضعه كأن خاط القماش المغصوب، أو صهر المعدن المغصوب، أو ذبح الحيوان المغصوب فإنه يضمن قيمته للغاصب.

٢- إذا بنى الغاصب على الأرض بناءً، فهو لا يملكه وللمغصوب منه الحق في أن يطلب منه هدم البناء على نفقة الغاصب، وإذا أحدث ضرراً في الأرض أثناء ذلك فعليه أن يدفع مقابل ذلك. فالرسول ﷺ يقول: «**وَلَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ**» فالذي يحدثه الغاصب على الأرض المغصوبة من زرع أو بناء لا يكون ملكه، لا الأرض ولا البناء. ولا يجوز الشراء من الغاصب لا الأرض المغصوبة ولا البناء الذي بناه عليها.

٣- الذين يشترون الأرض مهما تسلسلوا، أي المشتري من الغاصب والمشتري من المشتري الأول.. وهكذا، ما داموا يعلمون أنها مغصوبة فهم آثمون ولا يجوز لهم ذلك، والأرض تبقى من حق مالكها المغصوبة منه.

٤- إذا تغير وضع الأرض كأن بُني عليها، فإنَّ خلافاً بين الفقهاء في حكم البناء، فيما إذا كان أعلى قيمةً من الأرض أو أقل، وفيما إذا كان الباني هو الغاصب أو المشترين.

والذي نراه هو كالتالي:

١- يحرم شراء البناء من الغاصب أو ممن انتقل إليه من الغاصب بالهبة أو هديةً أو عطيةً، أو من أخذها بحكم منصبه من السلطة، مثلاً الدولة

اغتصبت أراضي فلان وفلان ووزَّعتها على أصحاب المناصب في السلطة، فحكمهم حكم الدولة المغتصبة أي حكم المباشر في الغصب. فهؤلاء لا يجوز الشراء منهم.

٢- إذا اشتراها طرف ثانٍ من الدولة بأسعار السوق المعتادة، وبنى عليها بناءً تفوق قيمته قيمة الأرض، فإن هذا البناء يجوز لطرف ثالث أن يشتريه من الطرف الثاني. فهذا البناء يصبح ملكيةً مصونةً لأن حق المالك الأصلي (المغصوب منه) يكون قد سقط في عين الأرض، ويكون في قيمتها، كما لو حولت المادة المغصوبة إلى مادة أخرى فيكون الضمان في قيمتها وليس في عينها. وحيث إن الغاصب هو الدولة فتكون هي الضامنة التي عليها أن تدفع قيمة الأرض كاملةً، وتعويضه عن فترة اغتصابها بالضرر الذي حصل، أي أن قيمة الأرض المغصوبة تكون الدولة هي ضمانتها، ولذلك يجوز الشراء من الطرف الثاني للبناء فوق الأرض المغصوبة بهذه الشروط:

١) أن يكون الغاصب هو الدولة أي هي مظلمة من مظالم الدولة وبذلك فهي الغاصبة لقيمة الأرض وبذلك لا يكون المشتري من الطرف الثاني معرضاً لدفع القيمة. أما إذا كان الغاصب الأول شخصاً ليس دولةً فيكون الضمان للقيمة في ذمة المشترين الأول والثاني...الخ.

٢) أن يكون الطرف الثاني قد اشترى الأرض من الدولة بسعر السوق المعتاد.

٣) أن يكون البناء فوق الأرض المغصوبة أعلى من قيمة الأرض.

وعليه فإن المسألة تكون كما يلي:

لا يجوز الشراء من الدولة الغاصبة، ولكن يجوز الشراء من الذي اشترى

من الدولة بشرطين:

الأول: إذا كان اشترى الأرض من الدولة بسعر السوق المعتاد، سواء أكان جمعيةً أم شخصاً معيناً، أي لَم يأخذها هبةً أو هديةً أو عطيةً دون ثمن بحكم منصبه في السلطة أو نحوها.

الثاني: أن يكون البناء القائم على الأرض تفوق قيمته قيمة الأرض.

ويضاف شرط ثالث إذا كان الذي اشترى من الدولة جمعيةً، ففي هذه الحالة حتى يصح الشراء من الجمعية يجب أن تكون جمعيةً منعقدةً شرعاً أي ليست شركةً مساهمةً مثلاً أو نحوها.

وهكذا فإن الأحكام الشرعية تبين المعالجة الصحيحة التي تضمن الحياة الآمنة المطمئنة لجميع أفراد الرعية.

إن مشكلة الجنوب ما كانت لتحدث لو طَبَّقَت الأطرافُ المعنيةُ الأحكامَ الشرعيةَ ذاتَ العلاقة، والواجب يفرض على النظام وعلى الحراك الجنوبي أن يدركوا هذه الأحكام ويلتزموا بها، فإن الانفصال وتجزئة بلاد المسلمين حرام وأيُّ حرام، وكذلك فإن ظلم الحاكم وعدم قيامه بالرعاية على وجهها الشرعي دون تمييز بين الجنوب والشمال؛ هو كذلك حرام وأيّ حرام، فالظلم ظُلُمات يوم القيامة، كما أنه يولّدُ الأحقاد والضغائن.

إننا ندعو الأطراف المعنية للمسارعة إلى الالتزام بالأحكام الشرعية التي بيّناها قبل أن تستفحل الأزمة وتشتد فوق ما هي عليه الآن، فيصبح الجرح النازف الآن مقتلاً، وتلك قاصمة الظهر، والله سبحانه هو المستعان.

ثالثاً

المشكلة

الاقتصادية

(المشكلة الاقتصادية في اليمن، وإن كان سببها النظام الاقتصادي الرأسمالي المطبق حاليا في اليمن، لكونه غير منبثق عن عقيدة الأمة الإسلامية، إلا أن هناك سببا آخر، وهو تحكم الدول الغربية المستعمرة وفرضها – عن طريق الأنظمة والحكام – أساليب ووسائل لتنمية الثروات الموجودة في اليمن واستغلالها لصالح الدول المستعمرة، وذلك برسم الخطط الاقتصادية العقيمة، وصرف توجه الناس عن الأعمال المنتجة كالزراعة والصناعة إلى أعمال الخدمات كالطرق والفنادق وغيرها.)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

ثالثاً: المشكلة الاقتصادية

إن البحث في المشكلة الاقتصادية يقتضي معرفة الأسس التي يبنى عليها الاقتصاد، وفي اليمن بما أن النظام الاقتصادي المطبق هو الرأسمالي، فإنه لا يفرق بين أمرين مهمين هما (المادة الاقتصادية وتوزيع الثروة على أفراد المجتمع):

الأمر الأول: المادة الاقتصادية، وهى الثروة الموجودة فيه، سلعا كانت أو خدمات من جهة تنميتها أو تأمين إيجادها، وهذا الأمر محله علم الاقتصاد، يبحثه العلماء المختصون كل حسب اختصاصه، فهو يبحث في الوسائل والأساليب التي من شأنها أن تنمي الثروة، زراعية كانت أم صناعية أم بشرية، فتحسين الأراضي الزراعية ومقاومة التصحر، أو اعتماد الغاز بدلا عن الديزل في توليد الكهرباء، أو إعداد طواقم صناعية وزراعية، كل ذلك أمور علمية عالمية تؤخذ من أي مصدر كان، فهي من باب قول الرسول ﷺ في موضوع تأبير النخل: «**أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ**».

والأمر الثاني: هو توزيع الثروة على أفراد المجتمع، ليتمكن كل فرد من حيازتها أو الانتفاع بها، من أجل إشباع حاجاته الأساسية من مأكل وملبس ومسكن، ثم تمكينه من إشباع حاجاته الكمالية، وهذا الأمر محله النظام الاقتصادي المنبثق عن عقيدة الأمة، فحقيقة المشكلة الاقتصادية هي في توزيع الثروة على أفراد المجتمع، بينما السعي لحيازة الثروة فهو مظهر من مظاهر غريزة البقاء، يندفع إليه الإنسان غرائزيا من تلقاء نفسه وجد نظام أم لم يوجد.

فالمشكلة الاقتصادية في اليمن، وإن كان سببها النظام الاقتصادي

الرأسمالي المطبق حاليا في اليمن، لكونه غير منبثق عن عقيدة الأمة الإسلامية، إلا أن هناك سببا آخر، وهو تحكم الدول الغربية المستعمرة وفرضها – عن طريق الأنظمة والحكام – أساليب ووسائل لتنمية الثروات الموجودة في اليمن واستغلالها لصالح الدول المستعمرة، وذلك برسم الخطط الاقتصادية العقيمة، وصرف توجه الناس عن الأعمال المنتجة كالزراعة والصناعة إلى أعمال الخدمات كالطرق والفنادق وغيرها.

والمشكلة الاقتصادية وجدت في اليمن منذ دخول الرأسمالية في شمال اليمن سنة ١٩٦٢م، ودخول الاشتراكية في الجنوب في بداية السبعينات، وتبني النظام الحاكم الاقتصاد الرأسمالي بعد الوحدة سنة ١٩٩٠م، وهكذا تفاقمت الأوضاع الاقتصادية نتيجة لعدم تحكيم الإسلام في كل شؤوننا الحياتية.

لم يكن أهل اليمن أحسن حظا من إخوانهم في دول العالم الإسلامي الأخرى، فبعد هدم دولة الخلافة، فرض النظام الاقتصادي الرأسمالي على أكثر بلاد المسلمين، ونظام اشتراكية الدولة كترقيع للنظام الرأسمالي على بعض بلاد المسلمين، وتم تفتيت بلاد المسلمين إلى دويلات متعددة، حرصا من المستعمرين على إضعاف الأمة الإسلامية وإفقارها للقضاء عليها، فإن توافرت الثروات الطبيعية في بعض هذه الدويلات، فلا تتوافر فيها الطاقة البشرية الكافية لاستغلال هذه الثروات، وإن وجدت الأيدي العاملة والمهندسون والمخترعون في بعضها الآخر، شحت فيها الثروات، فيهاجر أبناؤها منها إلى غيرها طلبا للرزق.

وهكذا طبق الحكام على أهل اليمن ما أملاه الغرب من أنظمة اقتصادية وضعية، مما أوقع الشعب اليمني في دوامة الخطط الاستعمارية كباقي بلدان المسلمين، لنهب ثرواتها واستغلال مقدراتها، وأصبحت الأمة تخضع

لنظام اقتصادي مناقض لعقيدتها، ما جعل المسلمين يعيشون في شخصية مزدوجة، فالمسلم اليوم يؤمن بصحة أحكام الإسلام ويريد أن يحصل على المال وأن ينميه بالطرق الشرعية التي أباحها الله له، إلا أن القوانين الوضعية والظروف التي فرضت عليه من الدولة، تجعل هذه الطرق الشرعية صعبة المنال في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي يعتمد على الربا والرشوة والقمار والتأمين..الخ، فأبعد النظام الاقتصادي الإسلامي عن الأمة ومعاملاتها.

عندما خرجت أمريكا كاستعمار جديد بعد العزلة، وذلك بعد الحرب العالمية الثانية، أخذت تضع الركائز لسياستها عن طريق الهيئات والمؤسسات الدولية، والاتفاقيات الاقتصادية، وذلك لفتح أبواب العالم لنفوذها ولفتح الأسواق وكسر الحواجز أمام اقتصادها ودولارها، فكانت اتفاقية "بريتون وودز" سنة ١٩٤٤م بين الدول الغربية عشية انتهاء الحرب العالمية الثانية التي تمخض عنها التوائم الثلاثة: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة الجات.

إذن، فالمشكلة الاقتصادية في اليمن أتت من النظام الرأسمالي ومن الحكام ومن المنظمات الاقتصادية الاستعمارية الثلاث التي ذكرت آنفاً:

فصندوق النقد الدولي الذي انضمت إليه اليمن، ودخلت في اتفاقيات دولية متعددة معه، وأقرت اليمن بما أملاه عليها هذا الصندوق من الخصخصة (نقل ملكية المؤسسات التي تملكها الدولة أو تديرها إلى ملكية شركات محلية أو شركات أجنبية)، وهذا يعني سلب المقدرات الاقتصادية باسم الخصخصة، ما فتح الأبواب للشركات الأجنبية لاستثمار أموالها في شراء هذه المؤسسات أو المشاركة فيها، والسيطرة على اقتصاد الدول المتخلفة لصالح الدول الاستعمارية الطامعة في بلاد المسلمين.

ولصندوق النقد الدولي صلاحية الإشراف على ميزانية اليمن من أجل

معالجة الاختلال في هذه الميزانيات، وبسبب عجز النظام الحاكم وفشله وعدم قدرته على وضع ميزانيته فإنه يرتمي في أحضان الأجنبي، وبسبب ما تعانيه من اختلالات مزمنة في ميزانياتها وفي هيكلة اقتصادها، فاضطرت اليمن لقبول الإصلاحات والقروض التي أوصى بها الصندوق بعد حرب ١٩٩٤م، أي سنة ١٩٩٥م.

وفي حالة عجز اليمن عن سداد الديون قام الصندوق بإعادة جدولته مقابل شروط تضعها الدول الدائنة، وهذه الشروط هي:

١- تخفيض سعر العملة المحلية (الريال) مقابل الدولار، وهذا يعني مشكلة من وجهين، الأول: ارتفاع أسعار السلع محليا، بسبب انخفاض القيمة الشرائية للعملة المحلية. والثاني: عدم الاستفادة من انخفاض العملة في منافسة الصادرات اليمنية للبضائع الأخرى في الأسواق الدولية، بسبب قلة هذه الصادرات، كل ما هنالك أن هذا سيؤدي إلى بيع طاقات وثروات اليمن بسعر زهيد.

٢- تخفيض المصروفات لرفع الأعباء عن الميزانية ويكون بتخفيض أو إلغاء المصروفات والخدمات التي تقدمها الحكومة للناس في مجال الحاجات الأساسية كالمسكن والملبس والغذاء، والحاجات الضرورية كالتطعيم والتطبيب، فتزداد تكاليف الحياة على الأفراد، ويعمهم الجهل والمرض والفقر، كما هو حاصل في اليمن من رفع الدعم عن الحبوب والأرز والسكر، وفرض رسوم دخول المدارس والمستشفيات تحت مسمى "الدعم الشعبي".

٣- زيادة أسعار المحروقات، وهذا يزيد الأسعار في البلد من مواصلات إلى غلاء في المعيشة، وركود اقتصادي، وتضخم في العملة.

٤- تخفيض المصروفات التي يقدمها النظام للبنية التحتية المهمة

كمحطات الكهرباء والمرافق العامة، وتحويلها إلى شركات خاصة، مما يجعل تلك الشركات تتحكم بمصائر الناس، فتفرض خططها وأسعارها من جهة، ومن جهة أخرى، تستغل طاقاتهم إلى أقصى حد مقابل أجور زهيدة.

٥- زيادة موارد الميزانية عن طريق فرض الضرائب، ضريبة المبيعات، ضريبة الدخل، ضريبة الأرباح، ضريبة العمال، مما يزيد الأسعار، فيلحق الضرر بالمستهلك والمنتج حيث يقل الإقبال على السلع فيلحق الضرر بالمنتِج أو المصدِّر، ويزيد الأعباء على الناس.

٦- الخصخصة، وذلك ببيع المنشآت والمؤسسات العامة للقطاع الخاص لتمويل الموازنة، وهى سياسة فرضها هذا الصندوق الاستعماري.

٧- وضع برنامج تقشف تلتزم به الدولة، ويشمل ذلك رفع نسبة الربا، زيادة الضرائب، تقليص النفقات، مما من شأنه تحميل الناس فوق طاقتهم.

٨- تخفيض المصاريف على البحث العلمي (إن وجد) وهذا يجعل اليمن عالة على غيرها في كثير من الصناعات والمنتجات، ولا يساعد على تطوير صناعتها وزراعتها من أجل الاكتفاء الذاتي بل يعمها الفقر والبطالة.

أما البنك الدولي فيعمد إلى دعم ما يسمى "بناء البنية التحتية"، والتركيز على الثروات السيادية، من أجل استثمارها كما يزعم، ولكنه ينتقى المشاريع التي لا تعود بالربح على الدولة، مثل مشاريع المحافظة على التراث، مشاريع البيئة، المشاريع السياحية، مشاريع الصحة الإنجابية (تقليل عدد السكان) وغيرها، أما المشاريع الضخمة والاستراتيجية فإن البنك لا يقوم باستثمارها إلا إذا قامت بها شركات غربية (متعددة الجنسيات)، ثم يغرق الدولة بالديون، ويعطل عجلة التنمية، ويساعد على نهب ثروات الأمة.

أما منظمة الجات (منظمة التجارة الدولية) فإنها عمدت إلى كافة فروع

الإنتاج وربطتها بقوانين واتفاقيات تعود في أكثرها لصالح الدول الكبرى، والشركات العابرة للقارات، فتدعو إلى إزالة الحواجز الجمركية، وفتح الأسواق أمام السلع الأجنبية، وتطالب الدول بتطبيق قانون الملكية الفكرية، فتؤدي إلى كوارث اقتصادية للدولة النامية وإلى فوائد جمة للدول الاستعمارية.

إذن فالمشكلة الاقتصادية ليست في قلة الثروات في اليمن ولا في زيادة الاستهلاك ولا الاستيراد، بل المشكلة تكمن في النظام العلماني الذي تحكم به اليمن، وفي سياسة الغرب تجاه اليمن، وفي برامج الإصلاح المالية والإدارية التي وضعها البنك الدولي وصندوق النقد، فأمريكا استغلت حرب صعدة لاستنزاف الكثير من الأموال وحتى الاحتياطي من العملة الصعبة في البنك المركزي، وحدث تضخم للعملة (١ دولار = ٢٢١ ريالاً)، وذهبت تلك المليارات إلى جيوب الفاسدين وتجار الحروب والمستفيدين من الأوضاع الفاسدة، ومسعري الحروب، ومشعلي الفتن، والذين يستغلون تلك الأزمات للثراء الفاحش على حساب الفقراء والجوعى والمعوزين.

إن هذه السياسة سوف تزيد الغلاء على الناس في ظل حروب وفقر مدقع وجوع وبطالة يعاني منها أهل اليمن، وفي ظل رواتب متدنية لا تفي بثمن القوت الضروري ناهيك عن المسكن والملبس والتطبيب والتعليم، وتشغل الناس بالبحث عن لقمة العيش!!

أما مقدرات وإمكانيات اليمن فإن اليمن تملك مصادر الاقتصاد الغنية؛ فالمساحة الإجمالية للبلد ٥٥ مليون هكتار، والمساحة القابلة للزراعة ١,٦٧ مليون هكتار، وتنوع المناخ ينتج محاصيل متعددة ومتنوعة، وتملك اليمن حوالي ٥ ملايين أغنام، ٤,٥ ملايين ماعز، ٢ مليون أبقار، ٢٠٠ ألف إبل، ٧٠٠ ألف خلية نحل، وتقدر إنتاجية اليمن من الثروة السمكية بـ٤٠٠ ألف طن

سنويا، وحسب الدراسات الحالية فإن ٣ مليارات نفط قابلة للاستخراج، حوالي ٣٠ تريليون قدم مكعب من الغاز، وتملك جبال اليمن المعادن الثمينة وغير الثمينة، ولها موقع استراتيجي مهم، وأما الجهد البشري فعدد سكان اليمن ٢٣ مليون نسمة، ٩,٥ مليون في سن العطاء، وتملك اليمن شاطئاً طوله أكثر من ٢٠٠٠كم، ورغم تلك الإمكانيات والمقدرات إلا أن أهل اليمن يعيشون في حالة الفقر والعوز!!

وأما العلاج الناجع للفقر والبطالة وباقي الأزمات الاقتصادية فلا تكون إلا في الإسلام، ولا يعالجها علاجاً صحيحاً جذرياً ناجعاً إلا الإسلام وإليكم بيان كيفية معالجة الإسلام لهذه الأزمات.

فمن ناحية توزيع الثروة فالإسلام لم يحجر على الناس في التملك ولم يحدد لهم الملكية وإنما نظمها تنظيما دقيقا، فأباح الملكية الفردية مع بيان كيفية التملك، وأذن للأفراد بأن يتصرفوا بما يملكون، على الرغم من أنه حدد كيفية التصرف بهذه الملكية.

وكذلك ركز الإسلام على تفاوت القوى العقلية والجسمية لدى أفراد بني الإنسان، واحتاط لهذا التفاوت في إعانته العاجز، وكفايته المحتاج، كما فعل الرسول ﷺ مع أصحاب الصُّفَّة من فقراء المسلمين و(كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وأرضاه مع اليهودي الذي عجز عن دفع الجزية للدولة بسبب كبر سنه وعجزه عن الكسب) فأقطع له مالا من بيت المال. وفرض الإسلام في أموال الأغنياء حقا للفقراء والمساكين قال تعالى: ﴿**وَفِيٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ حَقّٞ لِّلسَّآئِلِ وَٱلۡمَحۡرُومِ**﴾، وشرع أحكاما للملكية العامة، وهو ما لا تستغني عنه الجماعة، كالماء والكلأ والنار والنفط والمعادن التي لا تنقطع قال ﷺ: «**النَّاسُ شُرَكَاءُ فِيْ ثَلَاثٍ الْمَاءِ وَالْكَلَأِ وَالنَّارِ**»، وكما ورد في حديث

أبيض بن حمال عندما أقطعه الرسول ﷺ أرضا في مأرب فاسترجعها منه عندما علم أن فيها الملح وهو من الملكية العامة، روى الترمذي عن أبيض بن حمال «**أَنَّهُ وَفَدَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَقْطَعَهُ الْمِلْحَ فَقَطَعَ لَهُ، فَلَمَّا أَنْ وَلَّى قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْمَجْلِسِ: أَتَدْرِي مَا قَطَعْتَ لَهُ؟ إِنَّمَا قَطَعْتَ لَهُ الْمَاءَ الْعِدَّ، قَالَ: فَانْتَزَعَهُ مِنْهُ**» "الماء العد الذي لا ينقطع" شبهه بذلك لعدم انقطاعه، ولا زال حتى اليوم ملح مأرب. وحرم أن يمتلك أحد من الناس هذه المعادن أو أي مال من الملكية العامة لأنه من حق الجماعة، وكذلك حرم أن يحمي أحد من الملكية العامة كالمراعي وغيرها، لا لنفسه ولا لغيره قال عليه الصلاة والسلام: «**لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ**» (رواه أبو داود)، وحمل الدولة مسؤولية توفير الثروة أموالا وخدمات للرعية، وأباح للرعية أن تمتلك ملكية خاصة بها.

وبجميع ما تقدم يكون الإسلام قد ضمن لجميع أفراد الرعية وضمن للجماعة أن تكون مجتمعة ومتماسكة، وضمن مصالح هؤلاء الأفراد ورعاية شؤون هذه الجماعة.

ثم إن الإسلام قد منع حصر تداول المال بين فئة من الناس، فقال تعالى: ﴿**كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْۚ**﴾. وعلى الرغم من أن الإسلام لم يمنع الغنى، ولا تفاوت الناس فيما يملكون بالطريق المشروع، وأباح لهم الانتفاع بالمال الحلال، إلا أنه إذا حدث وأصبح المجتمع متفاوتا في الثروة، وأصبح هذا التفاوت فاحشا بين أفراده في توفير الحاجات، فإن الإسلام قد أوجب على الدولة أن تعالج هذا التفاوت حتى يحصل توازن في توزيع الثروة بين الناس، فتعطي من أموالها التي تملكها لمن قصرت به حاجته ليكتفي بذلك حتى توجد التوازن في توفير هذه الحاجات، فتعطي المال، ليس فقط منقولاً لسدّ حاجة المحتاج مؤقتاً، بل كذلك غير منقول، كأن تعطي المحتاج أرضاً

يزرعها، أو تساعده في حرفة أو عمل، وتوجهه ليكون منتجاً، كما فعل الرسول ﷺ مع ذلك الفقير، حيث وجهه ليحتطب... وهكذا فإن الدولة في الإسلام لا تكتفي بتوفير الحاجة مؤقتاً، بل توفر وسائل قضائها بصفة إنتاجية، وإيجاد العمل للعاطلين القادرين، وتعمل على تداول الثروة بين أفراد الأمة دون أن تبقى محصورة بأيدي فئة، وكل ذلك وفق الأحكام الشرعية التي جاء بها الإسلام.

إن الرسول ﷺ عندما رأى التفاوت في ملكية الأموال بين المهاجرين والأنصار رضي الله عنهم، فإنه صلوات الله وسلامه عليه قد خص المهاجرين بأموال الفيء الذي غنمه من بني النضير حتى يوجد التوازن في توزيع الثروة على الناس. فقد روي أنه لما فتح النبي ﷺ بني النضير صلحا، وأجلى اليهود عنها سأل المسلمون النبي ﷺ أن يقسم لهم، فنزل قوله تعالى: ﴿**وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْهُمْ**﴾ الآية إلى أن قال سبحانه: ﴿**كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ**﴾، فقسمها النبي ﷺ بين المهاجرين، ولم يعط الأنصار منها شيئا، سوى رجلين اثنين هما أبو دجانة، وسهل بن حنيف، لأنهما كحال المهاجرين من حيث الفقر.

وما فعله النبي ﷺ بفيء بني النضير، كما ورد في الحديث السابق من توزيعه على الفقراء دون الأغنياء هو لإيجاد التوازن في توفير الحاجات للرعية.

ولتحقيق هذا التوازن في توزيع الثروة بين المسلمين، فإن الإسلام حرّم أيضاً كنز المال، بل فرض الانتفاع بالمال وتداوله في الحياة الاقتصادية دون كنزه لغير حاجة، فالكنز هو وضع المال بعضه على بعض لغير حاجة، فلا تصل هذه الأموال إلى أيدي الناس فيتوقف دولاب الاقتصاد.

إنه من المعلوم أن نفقات الناس تدور في دائرة مفتوحة، فدَخْلُ أي

شخص هو من شخص آخر؛ فالضرائب التي تجبيها الدولة من عشور الحربيين وغيرها هي إنفاق من الناس، والنفقات التي تنفقها الدولة على الموظفين وعلى المشاريع العامة ورواتب الناس هي دخل لهؤلاء، وإنفاق عليهم من الدولة، والنفقات التي ينفقها موظفو الدولة هي دخل للتجار الذين يبيعون السلع كالميكانيكي والبائع وغيرهم وهكذا.

فإذا كنز المال فإنه يكون قد سحبه صاحبه من السوق نقدا وحبسه ومنع تداوله بين الناس، ومن الطبيعي أن ينتج ذلك البطالة وعدم توفر فرص العمل، وإلى تقليل الإنتاج عند الناس من تجار وبائعين وغيرهم، ويكون كنز المال هنا قد أحدث البطالة وأحدث هبوطا للاقتصاد في الجملة؛ لأنه يؤدي إلى قلة دخل الناس.

وقد جاءت النصوص الشرعية تحرم كنز الذهب والفضة، ويقاس عليها تحريم كنز أي نقد معتبر عند الناس، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٖ ٣٤﴾. فالوعيد من الله تعالى بالعذاب الأليم لمن يكنزون الذهب والفضة دليل ظاهر على أن الشارع طلب ترك الكنز طلبا جازما فكان كنزُ النقود؛ سواءٌ أكانت ذهباً أم فضة أم غيرها من النقود التي يتداولها الناس في معاملاتهم حراماً شرعا.

وأما من ناحية علاج النمو الاقتصادي فقد شرع الإسلام أحكام الأراضي، وأسند المشاريع الزراعية وتنميتها إلى المزارعين، ولذلك تقوم الدولة بإعطاء غير القادر على إحياء وزراعة هذه الأراضي من الفلاحين أموالا حتى تعينهم على زراعة الأرض وإنتاج أكير قدر من المحاصيل الزراعية لسد حاجات السوق في شتى ولايات الدولة الإسلامية وإحداث الكفاية من الإنتاج.

وقد أقطع الرسول ﷺ أراضي للناس تمليكاً لهم وليس إقراضاً، وهكذا

فعل الخلفاء الراشدون، فقد أعطى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه أموالا من بيت المال دون إقراض.

وتسير السياسة الزراعية في الدولة بتحسين الإنتاج ومد المزارعين مجانا بتوفير البذر، وتعطي المال اللازم هبة للعاجزين عن القيام بذلك لعجز ذات اليد؛ كما قال الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو يوزع المال على الناس: "اليوم أعد لكم المال عدا وإن شئتم حثوته عليكم حثوا، إنما هي أموالكم أعطيكموها".

كما تشجع الدولة الإسلامية على توسيع إحياء الأرض الموات، وتقطع الدولة أراضي للقادرين على الزراعة، وخاصة من لا يملك أرضا، كما أن الدولة لا تترك أي أرض تهمل من قبل من أقطعتهم أكثر من ثلاث سنين متتالية. قال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "لا حق لمحتجر فوق ثلاث سنين".

وبهذا كله تحصل زيادة الإنتاج الزراعي.

كما أن الإسلام قد أوجب على الدولة تنمية البلاد صناعياً، وإدارة هذه الصناعة مباشرة إن كانت قائمة على الملكية العامة كالنفط والمعادن... أو كانت قائمة على ملكية الدولة. وكذلك تنشيط ودعم المصانع الخاصة غير القائمة على الملكية العامة وملكية الدولة. وهكذا توجد تنمية صناعية نشطة في شتى المجالات الضرورية.

ثم إن الإسلام قد وضع أحكاماً لتمويل المشاريع الإنتاجية من بيت المال، فإذا كان يترتب على عدم وجودها ضرر؛ سواء على الدولة أو على الأمة، فإنه يجب على الدولة إيجادها وتمويلها من بيت المال، كإقامة المصانع الحربية مثلاً، بل إن ضرائب تفرض على الأغنياء بقدر الحاجة لإقامة هذه

المصانع الضرورية إن لم يوجد في بيت المال. وبذلك تكون الدولة الإسلامية بإذن الله دولة صناعية، صناعةً حقيقية، تجعلها في مصافّ الدول المتقدمة، إن لم تكن سابقة لها.

وأما قضية القضاء على البطالة التي تدعي الدول الاستعمارية وعلى رأسها أمريكا بأنها من خلال هيمنتها على بلاد المسلمين ستعمل جاهدة لإزالة هذه البطالة بتمويل مشاريعها القائمة وتنميتها في بلاد المسلمين، فهذا دجل بعيد عن الصواب إذ إن هذه الدول لا زالت مشكلة البطالة قائمة في شعوبها، وعدم إزالة البطالة من قبل هؤلاء ناتج عن كون الدول الرأسمالية دولاً لا تقوم على الرعاية مطلقا فالدولة في النظام الرأسمالي تقوم على حماية الحريات الفردية والأمن الخارجي للمجموع، ويترك هذا النظام لقوى السوق إيجاد التوازن في الاقتصاد، وتترك الفرد يكافح ليحصل على فرصة اقتصادية لكسب عيشه، فإذا لم يستطع الفرد الحصول على فرصة لكسب عيشه فهذه ليست مشكلة الدولة بل مشكلته هو كفرد. فالدولة في النظام الرأسمالي لا تتحمل أعباء الرعاية لتقوم بسد هذه الحاجات.

أما الدولة الإسلامية فواقعها مختلف جدا لأنها دولة قائمة على الرعاية أي رعاية شؤون الناس، ومن هذه الرعاية توفير الحاجات الأساسية لحملة التابعية الإسلامية، وحيث إن العمل هو من الوسائل التي يوفّر الإنسان بها حاجاته الأساسية من مسكن ومأكل ومشرب وملبس، وزيادة عليها الحاجات الكمالية التي يتوق إليها، فإن الإسلام قد أباح العمل، وأباح لكل إنسان أن يعمل؛ ولكن كيفية قيامه بالعمل للحصول على المال قيدها الإسلام بالحكم الشرعي، فأباح له أن يعمل أجيرا، وأباح له أن يعمل تاجرا، وأباح له أن يعمل زارعاً، وله أن يعمل صرافا، ولكن كل هذه الأعمال لا بد أن تكون

وفق الحكم الشرعي أي في حدود المباحات.

كما أن الإسلام جعل الملكية والعمل مقيدين بمعاملات ترفع المنازعات من الأساس فلا تقع مشكلات عمال ولا غيرها من المشاكل مطلقا، ثم جاء الإسلام ونظم المعاملات كأحكام الإجارة، ونظم العلاقة بين الأجير والمستأجر، ونظم كذلك أحكام التجارة والزراعة، والصناعة ونظم الأحكام الأخرى للعيش مثل أحكام النفقة وأحكام رعاية الشؤون، وبذلك يكون الإسلام لم يفرض قيودا على ذلك، وإنما أباح الملكية وأباح العمل.

وعليه فلا تجد في ظل الإسلام استعباداً من المستأجرين للأجراء، ولا يسمح لأحد أن يستغل آخر في جهده أو ماله، ولا يحتاج العامل إلى مؤسسات مدنية أو هيئات نقابية تطالب له بحقوقه، لأن حقوقه مكفولة في الإسلام، ولا يستطيع حتى رئيس الدولة تجاوزها.

إن الأحكام الشرعية تعالج ما يمكن أن ينتج من مشاكل بين الناس، فهي لا تترك المجال للاستغلال والاحتكار وأوجه النزاع... فإذا تنازع صاحب العمل والعامل مقدار الأجرة التي لم تُسَمَّ، فإن أجر المثل مُحَكَّم وملزِم، وإذا شحّت السلعة في السوق لا تلجأ الدولة للتسعير، فتوجد ما يعرف بالسوق السوداء، بل توفر السلعة في الأسواق بإحضارها من ولايات أخرى، في الوقت الذي تمنع فيه الدولة احتكار السلعة، فلا تجعل مجالاً للتسعير ونزاعاته وظلاماته، قال ﷺ: «**إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسَعِّرُ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الرَّازِقُ، إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَلْقَى اللَّهَ وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْكُمْ يَطْلُبُنِي بِمَظْلِمَةٍ فِي دَمٍ وَلَا مَالٍ**»، وكذلك فإن الأحكام الشرعية لا تترك لصاحب العمل فرصة المماطلة في أجر العامل، قال ﷺ: «**أَعْطُوا الْأَجِيرَ أَجْرَهُ، قَبْلَ أَنْ يَجِفَّ عَرَقُهُ**»، وهي كذلك لا تجعل مجالاً لاحتكار السلعة وتخزينها حتى تشِحَّ ويرتفعَ سعرها، قال رسول الله ﷺ: «**لَا**

يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِئٌ»، أخرجه مسلم. وهكذا فإن توفير السلعة وتحريم الاحتكار يعيد الأسعار إلى وضعها العام، ويسود الناس في معاملاتهم الألفة والوئام.

فإذا أضفنا لذلك أن الدولة توفر الحاجات الأساسية لرعاياها، وتوفر فرص العمل من أجل الإنتاج الطبيعي لنمو الدولة، ومَنْ عجز عن العمل حكما أو فعلا توفر له الدولة هذه الرعاية بالإنفاق عليه، وكل ذلك من باب قوله ﷺ: «**فَالإِمَامُ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ**...» الحديث، فإن الإسلام يكون قد قضى على مشكلة البطالة، وأتاح للناس فرص العمل في جميع أرجاء الدولة الإسلامية.

بعد هذا العرض الموجز لكيفية معالجة الإسلام للمشكلات تبقى نقطة مهمة نختم بها هذه الكلمة وهي معرفة أمر من أهم الأمور ألا وهو كيف يطبق هذا النظام الاقتصادي الفريد من نوعه؟

إن النظام الاقتصادي الإسلامي هو جزء من أحكام الإسلام الشامل الكامل لمعالجة مشاكل الإنسان، وحيث إن الإسلام لا يُطَبَّقُ مجزأً وإنما لا بد من تطبيقه كاملا، ولا يتأتى هذا التطبيق تحت ظل أي نظام من أنظمة الحكم السائدة في هذا العصر، وإنما يطبق في نظام حكم شرعه الله تعالى، وجعله مميزا عن باقي أنظمة الحكم الأخرى التي في الدنيا.

فنظام الحكم في الإسلام هو الخلافة؛ وقد سارت عليها الأمة أكثر من ثلاثة عشر قرنا من الزمان، ولم ترض عنه بديلا لأنه نظام حكم من عند الله اللطيف الخبير، ألزم الله تعالى به الأمة وأوجبه عليها، ورتب عقوبة على من مات وليس في عنقه بيعة لخليفة، قال ﷺ: «**مَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ مَاتَ مَيْتَةً جَاهِلِيَّةً**» رواه مسلم.

إن النظام الوضعي الحالي بعد أن مكن الغرب من ثروات أهل اليمن،

وجعل البلاد رهن تصرف المستعمرين، نراه يستجدي الغرب للحصول على الفتات من مؤتمر لندن، وعندما لم يحصل على أي مساعدات رجع يفرض الجرع وزيادة الأسعار على أهل اليمن الفقراء!

إن هذه السياسة هي سياسة ظلم وإفقار وتجويع وإرهاق للناس وسببها فساد الحكام وفساد النظام الرأسمالي الذي يحكم به الحكام. إن الأنظمة المطبقة في بلدنا وفي بقية بلاد المسلمين هي أنظمة رأسمالية علمانية تفصل الدين عن الدولة، وهي أنظمة سنَّها البشر حسب أهوائهم وشهواتهم، ولذلك سوف تؤدي حتما إلى الشقاء والحرمان. ونحن نذكّر الحكام بقول الله سبحانه: ﴿**وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِيٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ ﴿١٢٦﴾**﴾، وقول رسوله ﷺ: «**اللَّهُمَّ مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئاً فَشَقَّ عَلَيْهِمْ فَاشْقُقْ عَلَيْهِ**» رواه مسلم.

رابعاً
الحرب على
الإرهاب

(وكانت أمريكا قد قررت منذ السبعينات أن توجد رأياً عاماً عالمياً ومحلياً أمريكياً ضد الإرهاب كما تراه، وضدّ من يّتصف بالإرهاب، وقد استغلت الأعمال التي تعرضت لأهداف مدنية، سواءٌ أصدرت هذه الأعمال من حركات سياسية أو عسكرية غير مرتبطة بأمريكا، أم صدرت من حركات مرتبطة بالاستخبارات المركزية لأمريكا، حيث دلّت كثير من التقارير على أنّ بعض الأعمال التي وُصفت بأنها إرهابية، قد كان وراءها رجال من الاستخبارات المركزية الأمريكية.

فوصف أمريكا وغيرها الإسلام بالإرهاب، والمسلمين بالإرهابيين، وصف مغرض. وهو مخالف للواقع، ومخالف لما أراده الله من الإسلام.)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

رابعا: الحرب على الإرهاب

استقبل الرئيس اليمني يوم الاثنين ٢٠١٠/٣/٢٢م "جيمس كلابر" وكيل وزارة الدفاع لشؤون الاستخبارات بأمريكا، وبحث معه التعاون في المجال الأمني والتدريب للقوات اليمنية لمكافحة الإرهاب والقرصنة، أشاد الأمريكي بما يبذله النظام الحاكم من جهود في مجال مكافحة الإرهاب وما حققه من نجاحات في الضربات الاستباقية الأخيرة ضد تنظيم القاعدة!!

تستخدم أمريكا ورقة "الحرب على الإرهاب" كإحدى الأوراق للضغط على الرئيس لتقديم المزيد من التنازلات، وفي المقابل تصدر وزارة الخارجية الأمريكية تقريرها عن النظام الحاكم في اليمن، الذي صدر منتصف آذار/مارس حول "ارتكاب النظام أعمال قتل غير شرعية وعشوائية، وفساد القضاء، والاختطافات والاعتقالات العشوائية والتنصت"، وكذلك جلسة الكونجرس الأمريكي حول الوضع في اليمن، واحتمال انهيار الدولة، وما هي البدائل؟ لهذا فأمريكا تأمره بالقتل، ثم تصدر تقريرها عن أن النظام يقوم بأعمال قتل غير شرعية!!

إن أمريكا لا تقدم دعما سخيا لنظام صالح لكي يقوى أو لوقف انهياره على الأقل، بل تقدم دعما بسيطا لمكافحة ما يسمى بالإرهاب، فقد رفعت أمريكا سقف الدعم من ٧٥ مليون دولار إلى ١٥٠ مليون دولار، فأمريكا لا تقدم دعما لمعالجة الفقر أو البطالة أو غيرها، وقد اتهمت النظام بأنه يستخدم

المساعدات ضد المعارضة!!

إن الـ٤٠ غارة جوية التي افتخر بها النظام لقتل المسلمين، لم يقم بها إلا بعد أن أخذ الضوء الأخضر من أمريكا، وبعد أن وقع على عشرات الاتفاقيات للقتل والاعتقالات، والتي صادق مجلس النواب عليها!!

اعترف الرئيس بأن هناك أمريكيين يدربون القوات اليمنية لمكافحة الإرهاب عندما قال لقناة العربية بثته يوم ٢٠١٠/٣/١٩م: ".. هناك تعاون أمني يمني أمريكي في مكافحة الإرهاب، في مجال التدريب لقوات مكافحة الإرهاب، وهذا يعني خبراء محدودين بالعشرات، ولا يزيد عدد بعثة الخبراء الأمريكيين في اليمن عن ٤٠-٥٠ شخصا"، فهؤلاء الأمريكان يدربون الجنود اليمنيين المسلمين على قتل إخوانهم المسلمين، فهل الأمريكان سوف يدربونهم على كيفية رعاية شؤون الناس أو الحفاظ على أعراضهم وأموالهم، أو حماية المساجد أو غير ذلك من مصالح الناس؟!

إنه منذ تدشين الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن - عقب أحداث ٢٠٠١/٩/١١م - الحملة الدولية على ما يسمى بالحرب على الإرهاب، وقال حينها: "من ليس معنا فهو مع الإرهاب"، تسابقت الأنظمة الحاكمة في العالم الإسلامي للوقوف صفا واحدا مع المجرم بدلا من كبح جماحه، فكانت أبشع انتهاكات، وأفظع اعتداءات، وأقذر عمليات، قامت بها أمريكا والأنظمة العميلة ضد المسلمين، وما أحداث أبو غريب وجانجي وجوانتانامو وسجونهم السرية والعلنية إلا شاهد ماثل للعيان حتى الآن.

صنفت الإدارة الأمريكية الحكومة اليمنية ضمن الدول الشريكة في الحملة الدولية لمكافحة ما يسمى بالإرهاب، فقامت أجهزة الأمن بمداهمات

وملاحقات واعتقالات واحتجازات للمئات من المسلمين، وقتلت وجرحت العشرات، بدون سند شرعي أو حتى قانوني، ولم توفر لهم أبسط الضمانات الحقوقية والقضائية، وظل المعتقلون في أقبية الزنازين، دون محاكمة، وكل هذا إرضاء لأمريكا!!

ففي العام ١٩٩٩م أنشأ النظام الحاكم في اليمن "المحكمة الجزائية المتخصصة" (محكمة أمن الدولة) والخاصة بقضايا الإرهاب، وصفها العديد من القانونيين بأنها محكمة استثنائية وغير دستورية، ورفضوا الترافع أمامها، في هذه المحكمة الأمنية يتكفل جهاز الأمن السياسي بكل إجراءات المحاكمة، ولم يقتصر الأمر على محاكمة الأشخاص المتهمين بـ"قضايا إرهابية" بل حاكمت الصحفيين وأصحاب الرأي وحتى المرشحين للانتخابات المحلية كما حصل عام ٢٠٠٦م، على مدى السنوات السابقة اعتقل جهاز الأمن السياسي العشرات من أعضاء حزب التحرير الذين أُخفوا تعسفيا في زنازين انفرادية لشهور، ثم أطلق سراحهم وبدون محاكمة، أو بدون جرم اقترفوه أو ذنب فعلوه، إلا أنهم يدعون إلى الإسلام ويسعون لتطبيقه في دولة إسلامية (دولة الخلافة).

تقوم أجهزة المخابرات بأشكال مختلفة للانتهاكات كالاختطاف والاعتقال التعسفي والإخفاء القسري، وبدون توجيه تهمة، وعند طلب المستهدف ما هي تهمتي؟ وهل لديكم أمر قضائي لاعتقالي؟ وأين الدستور والقانون؟ يكون الرد هو: "أنت في الأمن السياسي"!!، لقد دأب النظام الحاكم على مهاجمة نظام الرهائن الذي كان يعتمده نظام الأئمة، إلا أن النظام أسوا من الإمام، فإذا لم تجد أجهزة المخابرات المطلوب فإنهم يأخذون

ابنه ولو كان حدثا، أو أخاه، أو أباه ولو بلغ من الكبر عتيا، رغم تأكيدات القرآن: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴿٣٨﴾﴾ [المدثر: ٣٨] وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا ۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۚ﴾ [الأنعام: ١٦٤]

تقوم أجهزة المخابرات بأساليب همجية ضد أصحاب الرأي والمعارضين السياسيين تحت غطاء ما يسمى "الحرب على الإرهاب" كالرقابة الشديدة على الحياة الخاصة، الإشاعة، التشويه، الترهيب، التجسس على الاتصالات والإيميلات، الضغوط على المستهدف أمنيا سواء في عمله أو حيه، والضغوط على أفراد أسرته والتضييق عليهم، والتدخل في حياتهم الخاصة والعامة، إثارة المشاكل لهم كقضايا الثأر والأراضي والزواج والطلاق، استخدام أساليب قذرة غلظ الإسلام على حرمتها كإفساد المستهدف أو الأبناء والزوجة، وغيرها من الأساليب القذرة.

ضحايا الحرب على ما يسمى بالإرهاب كثيرون سواء المستهدفون أمنيا أو أقاربهم وأسرهم، أو حتى من تعامل معهم، كسائق التاكسي وصاحب البقالة وبائع التلفونات، وهذا ظلم ما بعده ظلم ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴿٢٢٧﴾﴾ [الشعراء: ٢٢٧]

إن المتتبع لمجريات الأحداث التي تسمى إرهابية والتي شهدتها اليمن منذ العام ١٩٩٦م، يدرك أن الأساس لها هو السياسة الأمريكية التي حرّكت الدول الموالية لها لتشجيع وتسهيل خروج الشباب للقتال ضد الاحتلال السوفيتي في أفغانستان، فقد خرج من اليمن الآلاف للجهاد في أفغانستان، وبعد العودة من أفغانستان بدأت الدولة في رصد تحركات أولئك "العائدين من أفغانستان"، واستخدمتهم في حربها على الحزب الاشتراكي اليمني عام ١٩٩٤م، وبعدها

أعلن المحضار عن تشكيل جيش "عدن-أبين" وأن نظام صالح لا يحكم بالإسلام، وأن المشركين في جزيرة العرب يجب أن يخرجوا منها، وقام في سنة ١٩٩٧م باختطاف ١٦ سائحا أجنبيا، وقُتل العديد، منهم ومن التنظيم، وتم اعتقاله والحكم عليه بالإعدام، وشنت الدولة باسم التعاون في مكافحة الإرهاب العديد من الهجمات التي شنتها على الجماعات القاعدية، وكانت أكثر من ٤٠ هجمة أسفرت عن مقتل العشرات واعتقال المئات من العناصر القاعدية، ولعل أبرز هذه النجاحات تمثلت باعتقال أبو الحسن المحضار زعيم جيش عدن أبين ومحاكمته وإعدامه، وكذا اعتقال (١٤) عنصراً قاعدياً لقيامهم بتفجير المدمرة الأمريكية كول ٢٠٠٠م وكذا القبض على منفذ الاعتداء على السفارة البريطانية وعلى مفجري السفينة الفرنسية ليمبرج في المكلا ٢٠٠٢م.

أما أهم العمليات التي نفذتها أمريكا أو النظام الحاكم ضد تنظيم القاعدة فهي:

١- مقتل زعيم تنظيم القاعدة أبو علي الحارثي في صحراء مأرب بتاريخ ٢٠٠٢/٢/٣م من قبل المخابرات الأمريكية وبواسطة طائرة بدون طيار وقد صاحب هذه العملية نفي وتأكيد من السلطات اليمنية بالعمل والمشاركة.

٢- القيام بحملة أمنية على جبال حطاط بتاريخ ٢٠٠٣/٦/٢٥م أسفرت عن مقتل ١٢ عنصراً جهادياً واعتقال ٢١ آخرين.

٣- مقتل فوزي الربيعي ومحمد الديلمي بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/٦م شمال العاصمة صنعاء وهما من مجموعة الـ(٢٣) الفارين من سجن الأمن السياسي.

٤- مقتل ياسر ناصر الحميقاني بتاريخ ٢٠٠٧/١/١٤م بمحافظة أبين وهو أحد الفارين من سجن الأمن السياسي بصنعاء.

٥- ٢٠٠٨/٨/١١م أعلن عن مقتل خمسة من قيادة القاعدة في تريم حضرموت وهذه عدت من الضربات القوية في جسد التنظيم وعناصره.

٦- بتاريخ ٢٠٠٨/٨/٢٠م اعتقلت الأجهزة الأمنية خمسة من عناصر كتائب التوحيد التابعة لتنظيم القاعدة.

٧- اعتقال ٣٠ عنصراً قاعدياً بحضرموت بتاريخ ٢٠٠٨/٨/٢٨م.

٨- ٢٠٠٨/١٢/٢٦م إحباط محاولة فرار لعناصر قاعدية من سجن المنصورة بعدن.

٩- في ٢٠٠٧/٨/٨م مقتل خمسة من عناصر القاعدة المتهمين بعملية قتل السياح الأسبان الثمانية.

١٠- الخميس ٢٠٠٩/١٢/٢٤م نفذت عدة طائرات غارة مكثفة على الصعيد في شبوة، وقد سبق ذلك في فجر يوم الخميس ٢٠٠٩/١٢/١٧ أن تعرضت منطقتا أرحب بمحافظة صنعاء والمعجلة بمحافظة أبين لمجزرتي قصف بالطيران، سقط خلالها قتلى وجرحى بالعشرات، ومن بين الضحايا نساء وأطفال أبرياء حسب اعتراف مسئول محلي في محافظة أبين!! وقد أصدر المكتب الإعلامي للحزب في اليمن بياناً حول هذه المجازر (ملحق).

١١- نفذت طائرة أمريكية غارة جوية يوم ٢٠١٠/٣/١٣م على منطقة جيزة أهل قنان بمديرية مودية محافظة أبين، وأسفرت عن مقتل ثلاثة من تنظيم القاعدة (جميل العنبري، سمير الصنعاني، أحمد امزرية)، تشير المعلومات أنه تم تتبعهم بالبريد الإلكتروني (الإيميل).

تلك أبرز العمليات الهجومية التي شنتها القوات الحكومية ضد المجاهدين من القاعدة وأسفرت عن سقوط العشرات من القتلى والجرحى

واعتقال العشرات بمن فيهم مجموعة الهروب الكبيرة من سجن الأمن السياسي.

إن هذه العمليات تعتبر انتهاكا للسيادة، وأوضحت بجلاء أن النظام الحاكم اليمني أصبح عبدا طيعا لسيده، وأنه يقتل أبناء جلدته المسلمين إرضاء لأمريكا المجرمة.

ولمعرفة معنى الإرهاب حتى نخرج من التضليل الأمريكي وتضليل الأنظمة الحاكمة، فالإرهاب لغةً، مصدر مشتق من الفعل (أرْهَبَ) بمعنى أخاف أو فزّع. قال تعالى: ﴿تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ [الأنفال:٦٠] أي تخيفون به العدو.

إلا أنّ هذا المعنى تمّ صرفه إلى معنى اصطلاحي جديد. فقد اتفقت كلّ من الاستخبارات الأمريكية، والاستخبارات البريطانية، في ندوة عقدت لهذا الغرض عام ١٩٧٩م على أن الإرهاب هو: (استعمال العنف ضد مصالح مدنية لتحقيق أهداف سياسية).

وبعدها، تم عقد كثير من المؤتمرات والندوات الدولية، وسُنت تشريعات وقوانين، لتحديد الأعمال التي يمكن وصفها بالإرهاب، وبيان نوعية الحركات والجماعات والأحزاب التي تمارس الإرهاب، وتعيَّنت الدول التي تدعم الإرهاب، وذلك – على حدّ زعمهم – من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحة الإرهاب وللحدّ منه.

ويتضح من مجمل القوانين والتشريعات المتعلقة بالإرهاب، أنها غير دقيقة، وأنها تخضع للاتجاهات السياسية لدى الدول التي قعّدت لهذه القوانين والتشريعات، فعلى سبيل المثال نرى أن أمريكا اعتبرت اغتيال أنديرا غاندي عملاً إرهابياً، وأن اغتيال الملك فيصل ومقتل كندي ليس إرهاباً، ووصفت

تفجير مبنى مكتب التحقيقات الفيدرالي في أوكلاهوما، أول الأمر، أنه عمل إرهابي، وعندما تبين أن الذين وراء تفجيره من المليشيات الأمريكية، تحول وصف العمل من عملٍ إرهابي إلى مجرد عمل إجرامي.

وأمريكا على وجه الخصوص، تصف بعض الحركات بأنها حركات مقاومة شعبية، مثل حركة ثوار (نيكاراغوا) وجيش التحرير الأيرلندي، وغيرها، وتعتبر مقاتلي هذه الحركات، في حال اعتقالهم، أسرى حرب، حسب بروتوكول (١) لعام ١٩٧٧م الملحق باتفاق جنيف، بينما تصف كل حركة تتعرض لمصالح أمريكا، أو مصالح عملاء أمريكا، بأنها حركة إرهابية، وتضع اسمها على قائمة المنظمات الإرهابية، التي تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية بشكل دوري، كمعظم الحركات الإسلامية، في مصر وباكستان وفلسطين والجزائر وغيرها.

وكانت أمريكا قد قررت منذ السبعينات أن توجد رأياً عاماً عالمياً ومحلياً أمريكياً ضد الإرهاب كما تراه، وضدّ من يتّصف بالإرهاب، وقد استغلت الأعمال التي تعرضت لأهداف مدنية، سواءٌ أصدرت هذه الأعمال من حركات سياسية أو عسكرية غير مرتبطة بأمريكا، أم صدرت من حركات مرتبطة بالاستخبارات المركزية لأمريكا، حيث دلّت كثير من التقارير على أنّ بعض الأعمال التي وُصفت بأنها إرهابية، قد كان وراءها رجال من الاستخبارات المركزية الأمريكية، واستغلت أمريكا تفجير قاعدة الخبر الأمريكية في السعودية، ففرضت (٤٠) توصية تتعلق بمكافحة الإرهاب على مؤتمر الدول الصناعية الثامن الذي عقد في فرنسا عام ١٩٩٦م، ثم بعد ذلك استصدرت قانون مكافحة الإرهاب، الذي صادق عليه مجلس الشيوخ

الأمريكي، عام ١٩٩٧م. ثم استغلت حادث تفجير مركز التجارة العالمي في نيويورك، وقبل معرفة الفاعلين قامت بتصعيد ما سمّته (الحرب على الإرهاب) بشكل لم يسبق له مثيل! فقد جعلت لنفسها الحق في ملاحقة أي شخص يُتهم بالإرهاب في أي مكان، ولها الحق باعتقاله أو خطفه، وإنزال العقوبة التي تراها بحقه، كالسجن ومصادرة وسحب الإقامة أو الجنسية وذلك دون إعطاء المتهم الحقّ في الدفاع عن نفسه، أو المثول أمام محكمة مدنية، أو هيئة محلفين.

كما أن أمريكا عمدت إلى تعميم صفة الإرهاب على بعض الدول والحركات التي تتعرض لمصالح أمريكا، وأجازت لنفسها ارتكاب كل الموبقات بحق هذه الدول والحركات بموجب ما سمّته توصيات وقوانين وقرارات تجاه مكافحة الإرهاب...

ولقد عبر عن ذلك وزير خارجيتها الأسبق شولتز حيث قال: "إنّ الإرهابيين مهما حاولوا الفرار فلن يتمكنوا من الاختباء".

وبذلك يكون قانون الإرهاب الذي تبنته أمريكا، أحد الأسلحة الاستراتيجية التي تستعملها لإحكام قبضتها على العالم، خاصة على الجزء الذي فيه قابلية التمرد على السياسة الأمريكية.

وبما أنّ الإسلام قد رشحته أمريكا لتتخذه عدواً لها بعد زوال الشيوعية، فإن البلاد الإسلامية من أهم المناطق التي تستعمل فيها أمريكا قانون الإرهاب لزيادة نفوذها فيها، ولإبقائها تحت السيطرة، وذلك لأنّ المسلمين بدأوا يتحسسون طريق النهضة لإعادة دولة الخلافة، التي تدرك أمريكا وغيرها من دول الكفار، أنها الدولة الوحيدة القادرة على تحطيم المبدأ الرأسمالي الذي تتزعمه أمريكا.

لذلك، لا تكاد توجد حركة إسلامية اليوم، إلا وفيها قابلية أن توصف بالإرهاب من قبل أمريكا، ولا تسلم من هذا الوصف الحركات والأحزاب السياسية، التي لا تستعمل الأعمال المادية لتحقيق أهدافها. فأمريكا تعتبر عمل كل حركة، أو حزب، أو دولة تنادي بعودة الإسلام، عملاً إرهابياً يخالف القانون الدولي. وبالتالي تستطيع بهذا المبرر، وبما ألزمت به الدول الموقعة على قانون الإرهاب، أن تحشد قوى هذه الدول بزعامتها لضرب هذه الحركة أو هذا الحزب أو هذه الدولة.

ومن هنا، والمسلمون يعملون لإقامة الخلافة، قد أصبح لزاماً عليهم، بوصفهم هدفاً مباشراً لسياسة ما يدعى بمقاومة الإرهاب، أن يكشفوا للرأي العام الإسلامي والعالمي حقيقة ما يسمى بقانون الإرهاب، وحقيقة سياسة أمريكا التي تعمل للهيمنة على العالم من خلال هذا القانون، وأن أمريكا هي التي كانت وراء الكثير من الأعمال الإرهابية في العالم، وإن نُسبت إلى أسماء مسلمين.

وعلى المسلمين أيضاً أن يكونوا إسلاماً في أعمالهم وتصرفاتهم، فللإسلام طريقة خاصة في تحقيق الأهداف والغايات، ومنها حمل الدعوة لاستئناف الحياة الإسلامية بإعادة دولة الخلافة. والالتزام بهذه الطريقة، التي تعتمد الصراع الفكري والكفاح السياسي، وتستبعد الأعمال المادية، ليس خوفاً أو هرباً من الوصف بالإرهاب، بل التزاماً بالطريق الشرعية.

وعليهم أن يبينوا أنّ عمل الدولة الإسلامية بعد قيامها، مقيدٌ بالشرع، سواءٌ أكان في الداخل، كرعاية الشؤون وتنفيذ الحدود، أم في الخارج، كحمل الإسلام بالجهاد إلى كافة الناس، وتحطيم الحواجز المادية التي تعترض تطبيق

الإسلام.

ثم بيان أن تطبيق الإسلام من قبل المسلمين، على أنفسهم أو على غيرهم، ليس بناءً على هوى في نفوس المسلمين، أو لتحقيق مصالح خاصة لهم، وإنما هو امتثال لأوامر الله تعالى، الذي خلق الكون والإنسان والحياة، وطلب من الإنسان أن ينظم حياته بأحكام الإسلام الذي أنزله على محمد رسول الله ﷺ.

فوصف أمريكا وغيرها الإسلام بالإرهاب، والمسلمين بالإرهابيين، هو وصف مغرضٌ خبيث، ومخالف للواقع، ومخالف لما أراده الله من الإسلام، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ١٠٧﴾ [الأنبياء: ١٠٧] وقال تعالى: ﴿وَنَزَّلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ تِبۡيَٰنٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٗ وَبُشۡرَىٰ لِلۡمُسۡلِمِينَ ٨٩﴾ [النحل: ٨٩].

وهذه الرحمة تتمثل بتنفيذ أحكام الإسلام، لا فرق بين الصلاة والجهاد، ولا بين الدعاء وإرهاب العدو، ولا فرق بين الزكاة وقطع يد السارق، ولا بين إغاثة الملهوفين وقتل المعتدين على حرمات المسلمين، فكلها أحكام شرعية، ينفذ المسلم أو الدولة كلاً منها على واقعه وفي وقته.

ثلاث مجازر (أبين وأرحب وشبوة)
لإبراز هيبة الدولة الممرغة وإرضاء لأمريكا

في صباح يوم ٢٠٠٩/١٢/٢٢ حلقت طائرة من نوع ميج على علوٍ منخفضٍ مخترقة حاجز الصوت في أجواء منطقة رفض – مديرية الصعيد – شبوة، وقصفت الجبال القريبة، فيما أكد أهالي المنطقة أن المنطقة المقصوفة كانت خالية من السكان، وفي فجر الخميس ١٢/٢٤ نفذت عدة طائرات غارة مكثفة على المنطقة المذكورة في شبوة، وقد سبق في فجر يوم الخميس ٢٠٠٩/١٢/١٧ أن تعرضت منطقتا أرحب بمحافظة صنعاء والمعجلة بمحافظة أبين لمجزرتي قصف بالطيران، سقط خلالها قتلى وجرحى بالعشرات، ومن بين الضحايا نساء وأطفال أبرياء حسب اعتراف مسئول محلي في محافظة أبين!!

افتخر النظام الفاشل والعاجز بهذه المجازر، وتبارت وزارتا الداخلية والدفاع كلٌّ ينسب الجريمة لنفسه في بيانات متناقضة، وكان ذنب هؤلاء الضحايا كما يزعم النظام أنهم ينتمون إلى تنظيم (القاعدة)، وإذا افترضنا جدلاً أن بين هؤلاء الضحايا مَنْ ينتمي إلى تنظيم (القاعدة) فبأي مسوغ أو دليل شرعي يملكه النظام لتبرير سفك الدماء البريئة وتحويل الأجسام إلى أشلاء بسلاح اشتراه من ضرائب اقتطعت من كد الكادحين وعرق المساكين!!

إن إمضاء حكم القتل بهذه الطريقة هو جريمة يضيفها النظام إلى جرائمه بحق رعاياه التي لا تعد ولا تحصى، والهدف منها هو إظهار هيبة النظام بعد أن مرغت في جبال مران وحرف سفيان، ولإخافة أهل اليمن، ولاسترضاء أمريكا بمشورة قدمتها بريطانيا للنظام!

إنه مهما يكن تبرير النظام لهذه المجازر، فإنها جريمة نكراء منكرة لقتل

أبناء المسلمين من قبل من يظن أنه ولي أمرهم، إن تهمة الإرهاب التي يروج لها النظام لم تعد كافية لإقناع الرأي العام بغية تخويفه وإسكاته، فأين أحكام الإسلام؟ وأين الأدلة الشرعية؟ وأين المبرر الشرعي والقانوني لهذه الجريمة كما يزعم النظام؟!

إن الأصل أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته، ولا عقوبة إلا بجريمة، والعقوبة تكون بمحاكمة عادلة حسب أحكام الإسلام لا حسب الهوى والعمالة.

إن هذه العملية سابقة خطيرة في ظل الحرب الصليبية التي تشنها أمريكا على الإسلام والمسلمين، وفي ظل الأوضاع المتأزمة في اليمن، ومخالفة لأحكام الإسلام لقول الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم كما في خطبة الوداع: «**أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ إِلَى أَنْ تَلْقَوْا رَبَّكُمْ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، وَكَحُرْمَةِ شَهْرِكُمْ هَذَا، وَإِنَّكُمْ سَتَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ فَيَسْأَلُكُمْ عَنْ أَعْمَالِكُمْ وَقَدْ بلَّغْتُ**».

إنه يجب أن يدرك أهل اليمن أن المنجي لهم من الفتن، والمخلص لهم من المحن، هو العمل مع حزب التحرير الذي يعمل لإعادة تطبيق الإسلام تطبيقاً شاملاً وكاملاً في ظل دولة الخلافة الراشدة الثانية التي وعد الله بها وبشرنا بها محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوۡلِيَآءَۘ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمۡ فَإِنَّهُۥ مِنۡهُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ٥١**﴾ [المائدة: ٥١]

٦ محرم ١٤٣١هـ

٢٠٠٩/١٢/٢٤م

المكتب الإعلامي لحزب التحرير

ولاية اليمن

بسم الله الرحمن الرحيم

أمريكا وبريطانيا في مؤتمر لندن:
يتنازعان النفوذ والمصالح على أرض اليمن!!

دعا رئيس وزراء بريطانيا في ٢٠١٠/١/١م إلى مؤتمرٍ في لندن لبحث موضوع اليمن بحجة مساعدته في الخروج من أزمته... وقد انعقد المؤتمر مساء هذا اليوم ٢٠١٠/١/٢٧م، وحضرته ٢١ دولة، واستمر الاجتماع ساعتين! ثم أصدر قرارات حول دعم اليمن في حربه ضد القاعدة، والدعم التنموي وتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والسياسي، والمحادثات مع صندوق النقد الدولي، وإجراء مصالحة شاملة...

إن المتتبع لما جرى ويجري في اليمن يدرك أن هذه القرارات ما هي إلا طلاء يخفي تحته القرارات الحقيقية والمواقف الفاعلة، والدول ذات الحول والطول على أرض اليمن، ومن ثم الغرض من عقد المؤتمر ونتائجه...

إن أمريكا منذ استقرَّ نفوذ الإنجليز في اليمن وحتى اليوم، وبخاصة خلال النظام الحالي، وهي تعمل على زعزعة الوضع القائم، وتطبيق نظريتها القديمة الجديدة بأنها، أي أمريكا، هي وريثة الغرب في مناطق نفوذه، وبالتالي يجب أن يستقر نفوذها هي في اليمن وليس الإمبراطورية العجوز. غير أن النظام اليمني الحالي قد قضى، أو كاد، على الطبقة السياسية الموالية لأمريكا: قَتل من قَتل، واعتَقلَ من اعتَقل، ونفى من نفى، وهَرب من هَرب... فلم يبق لأمريكا من السياسيين القادرين الموالين لها مَن تدعمه ليكون خطاً متقدماً للإمساك بالحكم في اليمن، وإقصاء نفوذ الإنجليز منه، ومن ثم بسط النفوذ الأمريكي عليه. لهذا فإن أعمال أمريكا في اليمن أصبحت تركز على أمرين اثنين:

رسائل تهديد للنظام اليمني، ورسائل تدريب للوسط السياسي "الصغير"

الموالي لأمريكا.

أما "رسائل التهديد"، فقد وكَّلت بها إيران في دعم الحوثيين، وأصبحوا قنابل موقوتة تنفجر كلما لزم في شمال اليمن وفي خاصرة السعودية... ونقول: رسائل تهديد، لأن الحوثيين لا يتحركون من أجل الاستيلاء على الحكم في اليمن، وإنما لكي يكون لهم وضع قوي فاعل في مناطقهم.

وأما "رسائل التدريب" للوسط السياسي الموالي لأمريكا، فهو التحرك المستمر في الجنوب بغرض فصله، ومن ثم تنطلق أمريكا من فصله عن الشمال، كخطوة أولى، إلى إدخال نفوذها إلى اليمن بكامله في خطوات لاحقة. ونقول: رسائل تدريب، لأن الوسط السياسي الذي يتحرك في الجنوب هو وسط ناشئ يجري إعداده بهذه التحركات... وذلك بعد إقصاء قياداته الفاعلة والقضاء عليها.

وقد نجحت أمريكا في رسائل التهديد والتدريب لأنها استغلت ظلم النظام للجنوب وتهميشه في الحياة السياسية، ثم عدم إتاحة الفرصة للحوثيين لأداء الأحكام الشرعية وفق ما يتبنونه من الأفكار الإسلامية. ولذلك ساهم النظام بعدم تطبيقه الأحكام الشرعية على وجهها الصحيح في اليمن، ساهم في إيجاد مناخٍ ملائمٍ مكَّن أمريكا من استغلاله في إذكاء رسائل التهديد في الشمال، ورسائل التدريب في الجنوب، لدرجةٍ فرضت على النظام الحاكم، بتوجيهٍ من بريطانيا، أن يتخذ إجراءات "اضطرارية" في ناحيتين:

الأولى إغراء أمريكا باتفاقية أمنية معها إرضاء لها لتسكت عن النظام في اليمن، فقد أبرم اليمن مع الولايات المتحدة اتفاقاً أمنياً وعسكرياً بعد جولة من المحادثات بين قيادات عسكرية وأمنية عقدت في صنعاء يومي ١٠، ٢٠٠٩/١١/١١م، وتناول هذا الاتفاق مجالات التعاون العسكري والأمني

وتبادل المعلومات والخبرات في كلا المجالين. وجاء الإعلان عن هذه الاتفاقية بعد جولة من المباحثات بين رئيس هيئة الأركان العامة للجيش اليمني اللواء الركن أحمد علي الأشول ومدير التخطيط في القيادة المشتركة الأمريكية العميد جفري سميث...

والثانية التوجه القتالي نحو القاعدة! ورجالها كانوا معروفين للنظام منذ زمن، وكان النظام صامتاً تجاههم، لا يريد أن يفتح عليه جبهةً جديدةً، تضاف إلى تحرك الحوثيين والجنوبيين، إلى أن رأت بريطانيا غير ذلك، حيث إنها تدرك أن موضوع القاعدة يوجِد حساسية لدى أمريكا، فظهور اليمن في وضع قتالي مع القاعدة سيفرض على أمريكا تأييد اليمن ودعمه، ومن ثم تخفيف الضغط عليه في الشمال والجنوب. وهذا ما كان، فبدأ النظام اليمني بضرب مراكز القاعدة التي يعرفها جيداً، وكان واضحاً أنّ هذا التحرك ضد القاعدة لم يكن صدفة، بل هو كان خارج السياق العام، فدولة مشغولة في أزمتين، الشمال والجنوب، ليس وضعاً عادياً أن تفتح جبهةً ثالثةً لولا أنه عملٌ سياسي بثوب عسكري موجهٌ من قِبل بريطانيا ومقصود!

عند هذه النقطة الحرجة وفي هذا الوقت بالذات، دعا رئيس وزراء بريطانيا إلى مؤتمر لندن، وذلك لاستثمار تحرك اليمن تجاه القاعدة دولياً لدعم اليمن والوقوف بجانبه، ومن ثم إحراج أمريكا للوقوف بجانب اليمن وتخفيف الضغط في الشمال والجنوب على النظام. ولم يكن أمام أمريكا إلا الموافقة على المؤتمر، ولكنها أرادته لإيجاد ركائز لها في اليمن لملاحقة القاعدة، وتقوية الوسط السياسي الموالي لها، وبخاصة في الجنوب وإسناده، وفي الوقت نفسه إيجاد حل "محسوب" لحركة الحوثيين، يخفف منها دون أن ينهيها، لكي تبقى قابلة للتحريك من جديد عند اللزوم.

وهكذا كانت أحداث المؤتمر: أمريكا تركز على الدعم العسكري واللوجستي لضرب القاعدة، والضغط على النظام للتفاهم مع التحرك الجنوبي والشمالي، وبريطانيا تركز على الدعم الاقتصادي ووقوف المجتمع الدولي بجانب اليمن ضد تحرك الجنوب والشمال، والنظر إلى موضوع القاعدة في حدود دعم اليمن ضد الحوثيين والجنوبيين! لذلك لم يكن المؤتمر خلال ساعتيه أكثر من مكان يبتسم فيه ممثلو الدول الواحدة والعشرين أمام الكاميرات علناً، ثم تحشد كل من بريطانيا وأمريكا سراً أعوانهما من الدول المجتمعة، وذلك لتصل كل منهما إلى ما تريد على حساب دماء اليمن وأهله!

أيها المسلمون: إلى متى تبقى بلاد المسلمين ميداناً تتصارع فيه الدول الكبرى بأدوات محلية من أبنائها؟ إلى متى تبقى بلاد المسلمين مسرحاً يلعب على "خشبته" الغربُ لامتصاص دمائها ونهب ثرواتها؟ إلى متى يبقى الغرب يشعل فتيل النار في بلاد المسلمين في الوقت الذي يريد وفي المكان الذي يريد؟ إلى متى يبقى الحكام في اليمن، وغير اليمن من بلاد المسلمين، كأدوات الشطرنج يحركها الغرب المستعمر، وهؤلاء الحكام لا يعارضون، بل ولا يتململون! ألم يأن لأهل اليمن أن يدركوا أن النظام بإجراءاته الظالمة يسهّل للمتصارعين صراعهم على أرض اليمن، لقتل أهله، وتخريب بيوته، ولا يهمه من ذلك إلا البقاء على كرسي الحكم حتى وإن كان هزيلاً معوجاً يوشك على السقوط؟!

لقد شُرِّد وقُتل وجرح خلال حروب اليمن المنتشرة عشراتُ الآلاف بل المئات...، وأطراف القتال كلها مسلمةٌ تنطق بالشهادتين، أفلا تُدرك أن اقتتال المسلمين أمر كبيرٌ كبير، وأن قَتل المسلم بغير حق أعظم عند الله من هدم الكعبة؟! يقول عبد الله بن عمر: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ

وَيَقُولُ «**مَا أَطْيَبَكِ وَأَطْيَبَ رِيحَكِ مَا أَعْظَمَكِ وَأَعْظَمَ حُرْمَتَكِ وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَحُرْمَةُ الْمُؤْمِنِ أَعْظَمُ عِنْدَ اللَّهِ حُرْمَةً مِنْكِ مَالِهِ وَدَمِهِ وَأَنْ نَظُنَّ بِهِ إِلَّا خَيْرًا**» أخرجه ابن ماجه.

إن أمريكا وبريطانيا يتصارعان على اليمن بأدوات من أهله، وبتسهيلات أمنية ولوجستية من النظام نفسه، وباندفاع أعمى من الانفصاليين في الجنوب ومن الحوثيين في الشمال، وأمثلهم طريقة من يرتكب هذه الموبقات وهو يظن أنه يحسن صنعاً!

أيها المسلمون: إن مصيبتنا هي في اثنتين:

الأولى هم الحكام في بلاد المسلمين الذين لا يرعوون، ولا يتقون الله لا في البلاد ولا في العباد! ولو كانوا يعقلون لعلموا أن الحاكم الغاش لرعيته، الذي لا يرقب فيها إلاً ولا ذمة، لا يدخل الجنة ولا يشتم ريحها، فقد قال ﷺ «**مَا مِنْ وَالٍ يَلِي رَعِيَّةً مِنْ الْمُسْلِمِينَ فَيَمُوتُ وَهُوَ غَاشٌّ لَهُمْ إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ**» أخرجه البخاري، فكيف إذا كان هذا الحاكم مضللاً للناس، يقلب الحق باطلاً والباطل حقاً، ويجعل الخيانة أمانة؟! إنه يكون رويبضة يقود الرعية إلى الهلاك، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّهَا سَتَأْتِي عَلَى النَّاسِ سِنُونَ خَدَّاعَةٌ يُصَدَّقُ فِيهَا الْكَاذِبُ وَيُكَذَّبُ فِيهَا الصَّادِقُ وَيُؤْتَمَنُ فِيهَا الْخَائِنُ وَيُخَوَّنُ فِيهَا الْأَمِينُ وَيَنْطِقُ فِيهَا الرُّوَيْبِضَةُ قِيلَ وَمَا الرُّوَيْبِضَةُ قَالَ السَّفِيهُ يَتَكَلَّمُ فِي أَمْرِ الْعَامَّةِ**». أخرجه أحمد

وأما المصيبة الثانية فهي سكوت الأمة عن الحكام الظلمة، وعدم الإنكار عليهم، وذلك رغم كل ما يصيب الأمة من هوان صنعه الحكام بأيديهم... فقد ضاعت فلسطين، وكشمير، والشيشان، وقبرص، وتيمور الشرقية، وغيرها... ثم السودان تقطعت أوصاله أو كاد، والعراق وأفغانستان

وباكستان ومن ورائها اليمن، قد أصبحت ميدان صراع للغرب يصول فيه ويجول، وأدواته حكام المسلمين وأعوانهم... فليس بدعاً إذن أن يُصَبَّ العذاب، ويقع المصاب، ليس فقط على الحاكم، بل والمحكوم كذلك الساكت على ظلم الحاكم، يقول سبحانه: ﴿**وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗۖ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ٢٥**﴾، ويقول ﷺ: «**إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الْمُنْكَرَ بَيْنَهُمْ فَلَمْ يُنْكِرُوهُ يُوشِكُ أَنْ يَعُمَّهُمْ اللَّهُ بِعِقَابِهِ**» أخرجه أحمد وأبو داود.

أيها المسلمون:

لقد انبلج الصبح لذي عينين، فإنه لا يصلح هذا الأمر إلا بما صلح به أوله: خلافة راشدة على منهاج النبوة، تحكم بما أنزل الله وتجاهد في سبيل الله، ويكون الحاكم فيها خليفةً يُقاتل من ورائه ويُتَّقى به، ودرعاً يحمي الرعية ويحوطها بنصحه، وعندها فلن يكون لدى أمريكا وبريطانيا وغيرهما من الدول الكافرة المستعمرة متسعٌ من الوقت لغزو بلادنا وبسط النفوذ عليها، لأن وقتهم سيكون مشغولاً بكامله في حفظ موطئ أقدامهم المنكفئة إلى بلادهم، وذلك "فراراً" من نور الإسلام الذي يكون قريباً من دارهم! ﴿**وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمۡرِهِۦ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ٢١**﴾.

١٢ من صفر الخير ١٤٣١هـ

٢٠١٠/٠١/٢٧م

حزب التحرير

الخلاصة

إن اليمن منذ أن أصبح كياناً سياسياً منفصلاً عن جسم الأمة الإسلامية له حدوده التي صنعها الكافر المستعمر، ومنذ أن تبنّى الأنظمة الوضعية، وبما يحمله من ولاء للإنجليز... أصبحت المشاكل تحيط به من رأسه حتى القدم، ولن تزول هذه المشاكل والأزمات نهائياً إلا بإقامة نظام سياسي على أساس الإسلام، ولا يكون ذلك إلا بتخليصه من سيطرة الاستعمار، وأن ينتظم مع باقي أجزاء أمته ضمن دولة واحدة، دولة الخلافة الراشدة كما كان في السابق، فعلى أبنائه المخلصين أن يَجِدُّوا في العمل مع غيرهم من المسلمين لإعادة دولة الخلافة التي تحكمهم بالإسلام، النظام الذي يحل مشكلات المسلمين في بلادهم، سواءٌ أكانت سياسية أم اقتصادية أم غير ذلك.

إننا يجب أن ندرك أن أي مشروع سياسي لحكم أي بلد من بلاد المسلمين لا يقوم على أساس الإسلام هو محكوم عليه بالفشل، فالأمة في شوق إلى دولة الخلافة.

والأمر الآخر أنه يجب علينا التصدي للمخططات الأجنبية الاستعمارية في اليمن، والعمل جميعا على وحدة الأمة وأن نكون إخوة متحابين في الله.

إنه على مدار التاريخ وأهل اليمن يعيشون شعوباً وقبائل تحت ظل سلطان واحد، انصهرت تلك القبائل في بوتقة الإسلام العظيم، لذلك فإن عيش أهل اليمن معاً ليس هو المشكلة، بل المشكلة هي في الظلم الناتج عن عدم رعاية الشؤون وفق أحكام الإسلام.

إن الظلم الواقع على الناس جراء سوء رعاية شؤونهم، إنما يُرفع بفكرة

سياسية عادلة تضمن للناس إشباع حاجاتهم الأساسية من مأكل وملبس ومسكن وعلاج وتعليم وأمن، وتمكنهم من إشباع حاجاتهم الكمالية، وهذا ما لا تفعله إلا عقيدة الإسلام بنظام حكمها الخلافة؛ التي هي تنزيل ﴿**مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ**﴾.

كما أن تجزئة اليمن أو إعادة تقسيمه، وانفصال أجزائه، هو أمرٌ محرَّمٌ في الإسلام، فضلاً عن أنه لا يرفع الظلم بل يورث الضعف والتشرذم، والمزيد من الانقسام على الأساس العرقي والقبلي.

إن المشاكل والأزمات التي يموج بها العالم، ومنه بلاد المسلمين، سببها الرئيسي هو الحكم بالنظام الرأسمالي الديمقراطي الجمهوري، وإن نظام الإسلام هو الكفيل بحل تلك المشاكل والأزمات التي أحدثها النظام الرأسمالي والتي أهلكت الحرث والنسل في العالم أجمع.

إن مسؤولية تغيير هذا الواقع الفاسد وحل تلك المشكلات هي مسؤولية كل مسلم، وإن التقصير في هذه المسؤولية إثم يترتب عليه عذاب من الله، وإن ممارسة الأعمال المحرمة كالقتل والاعتداء على الأموال والأعراض والعمالة للأجنبي والربا والقمار والخصخصة حرام وجريمة، وعليها عقوبة من الدولة الإسلامية في الدنيا، ولعذاب الآخرة أكبر، كما أن الظروف الحالية التي فرضت على المسلمين لا تجيز لأحدٍ سفكَ الدماء البريئة، بل على المسلمين أن يرفضوا كل ما هو حرام وأن يتجنبوه، وأن يحاسبوا حكامهم المحاسبة الشرعية المطلوبة، ولو أدى ذلك إلى دفع حياتهم ثمنا لهذه المحاسبة، الثمن الذي يتضاءل أمام الثواب الذي أعده الله لهم. قال صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «**سَيِّدُ الشُّهَدَاءِ حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَرَجُلٌ قَامَ إِلَى إِمَامٍ جَائِرٍ فَأَمَرَهُ وَنَهَاهُ،**

فَقَتَلَهُ».

إن النظام الاقتصادي جزء لا يتجزأ من النظام السياسي ولا يمكن أن يكون لأية دولة شأنٌ اقتصادي، إن لم يكن لها وجود سياسي مبدئي، يمتلك القوة القادرة على حفظ الثروة، وحمايتها وتنميتها، ثم توزيعها التوزيع العادل على أفراد الرعية، وهذه القوة موجودة في الإسلام، وبدون عودة المسلمين إلى الإسلام عقيدة ونظام حياة لا يمكن أن تقوم لهم قائمة، ولا يمكن أن يكون لهم شأن في العالم، سياسيا كان أو اقتصاديا أو عسكريا، مع أنهم يملكون الطاقات البشرية الهائلة والثروات المعدنية والزراعية الزائدة عن حاجاتهم.

ويجب أن يدرك المسلمون أن نظام الحكم في الإسلام (الخلافة) ليس نظاما ملكيا ولا جمهوريا ولا اتحاديا ولا كونفيدراليا ولا فيدراليا ولا ديمقراطيا ولا إقليميا، بل هو نظام الإسلام العظيم.

فإلى العمل الجاد مع حزب التحرير ندعوكم أيها المسلمون في اليمن وفي غير اليمن لإعادة دولة الخلافة بالطريقة الشرعية لتكونوا أهلا للنصر الذي وعدكم الله سبحانه وتعالى: ﴿**وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسۡتَخۡلِفَنَّهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ كَمَا ٱسۡتَخۡلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمۡ دِينَهُمُ ٱلَّذِي ٱرۡتَضَىٰ لَهُمۡ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعۡدِ خَوۡفِهِمۡ أَمۡنٗاۚ يَعۡبُدُونَنِي لَا يُشۡرِكُونَ بِي شَيۡـٔٗاۚ وَمَن كَفَرَ بَعۡدَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ۝**﴾.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين...